المبحث الأول

الإطار المنهجي

مقدمة :

ان الهدف الرئيسي من الإستيراد في الدول هو الحاجة الماسة لسد الفجوة الحاصلة داخل السودان ، وان هذه الدول لن تعي خطورة هذا الكم الهائل من عمليات الإستيراد وأثراها على موازين مدفوعاتها، ويعتبر السودان من اغنى الدول من حيث الموارد الطبيعية والمائية والزراعية إلا إنها لم يستفيد من هذا الموارد لاسباب، منها عدم الإستقرار السياسي، وعدم التخطيط الصحيح للمشروعات الإنتاجية وتوجيه الإنفاق العام إلى مشروعات غير منتجة ، كل هذه الأسباب أدت إلى تدنى مستوى الناتج المحلى وزيادة معدلات التضخم مما أدى إلى الاعتماد على السلع المستوردة.

مشكلة البحث:

يعتبر إستيراد القمح في السودان من أهم المتغيرات التي تؤثر على الإقتصاد الكلى خاصة فى ظل الاستهلاك المتزايد من هذه السلعة ، حيث اصبح الغذاء الرئيسي لأكثر من نصف سكان السودان ، و كان لابد من تحديد المتغيرات التي تؤثر في استيراد القمح وقياس مدى تأثيرها ومعرفة اتجاه العلاقه وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يمثل الظاهرة ، وتحتوى على عدد من المتغيرات المستقلة التي تمثل محددات واردات القمح في السودان وعليه يمكن طرح مشكلة البحث وفقاً للاسئلة الاتية :

- ❖ ماهو العلاقة بين استيراد القمح وسعر الصرف و الدخل القومي و السكان والضرائب الجمركية و البدايل المحلية؟ وماهو شكل هذه العلاقة؟

فرضيات البحث:

ينبني هذا البحث على مجموعة من الافتراضات اهمها:

- هنالك علاقة عكسية بين واردت القمح والضرائب الجمركية.
- هنالك علاقة طردية بين واردات القمح والدخل القومي.
- هنالك علاقة عكسية بين واردات القمح والبدايل المحلية.
- إن أكثر المتغيرات ارتباطاً بحجم واردات القمح هو الدخل القومي. .

المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج هي الأكثر تأثيراً على المتغير التابع .

منهج البحث:

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي لوصف متغيرات البحث وكذلك المنهج الإقتصاد القياسي للبحث القياسية .

مصادر البيانات:

اعتمدت البحث على بيانات ثانوية من عدة مصادر مثل بنك السودان المركزي، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة المالية هذه المصادر تغطى الفترة الدراسية المقترحة .

أهمية البحث :

الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية للبحث في قياس أثر المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والضرائب الجمركية والدخل القومي والسكان و البدايل المحلية)على المتغير التابع ، وهو واردات القمح ، ايضاً قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

الأهمية العملية :

تأتى الأهمية العملية في إجراء دراسة قياسية والحصول على قيم كمية لمعاملات المتغيرات لتساعد على معرفة التغيرات التي تطرأ على واردات القمح ومن ثم التنبؤ بحجم الواردات من القمح خارج فترة الدراسة .

أهداف البحث :

1. التعرف على تطور حجم واردات القمح في السودان.
2. دراسة أهم المتغيرات التي تؤثر على واردات القمح.
3. إجراء دراسة قياسية ومعرفة مدى تأثير هذه المتغيرات.
4. الوصول إلى أفضل نموذج قياسي يحقق أهداف الدراسة.
5. اختبار مقدرة النموذج للتنبؤ.

حدود البحث

الحدود الزمانية هي الفترة (1980-2013م)، اختيرت هذه الفترة لانه كلما كانت فترة الدراسة اطول كان النتائج جيدة ومثمنة ذات معتمدية كبيرة تحقق اهداف الباحث المستخدم لمنهجية الإقتصاد القياسي وذلك بعكس زيادة عدد المتغيرات المستقلة التي تزيد من احتمالية حدوث مشاكل الإقتصاد القياسي.

الحدود المكانية: جمهورية السودان.

هيكل البحث

اشتملت البحث على خمسة فصول و الفصل الاول يستعرض الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة ، اما الفصل الثاني سنتناول النظريات التقليدية والحديثة والنيو كلاسيكية التي تفسر الاستيراد وايضاً استراتيجية احلال الواردات، الفصل الثالث يستعرض التطور التاريخي لإستيراد القمح في السودان وايضاً سياسات الإستيراد في السودان، وفي الفصل الرابع يتم بناء وتقدير وتقييم دالة واردات القمح في السودان ، أما الفصل الخامس فيناقش الفرضيات والنتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة:

1- **دراسة هنادي مصباح عباس** الامين"دالة الواردات السودانية (1980-1997م) تناولت الدراسة دالة الواردات السودانية خلال الفترة من (1980-1997م)، وهدفت الدراسة الي تكوين نموذج قياسي يفسر المتغيرات في الكميات المستوردة والاستفادة منه في التنبؤ بمستقبل الواردات في السودان والكشف عن اهم العوامل المؤثرة وذلك لاستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وتوصلت الدراسة الي مايلي:

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد من المشكلات القياسية لدالة الواردات ، ان الواردات تتحدد سنوياً بسعر الصرف ، وقيمة الصادر ومعدل التضخم.متغير الصادر يعتبر مؤثر ويجب ان يبقى في النموذج لتفسير التغيرات في الواردات بالرغم من انه يخالف النظرية الاقتصادية من حيث اشارته ،اكثر المتغيرات ارتباطاً بالواردات هو معدل التضخم

واوصت الدراسة بالعمل علي زيادة الانتاج واهتمام الدولة بالبحوث والدراسات القياسية.[1]

2-**دراسة اخلاص محمد الامين (2000م)**، وتناولت الدراسة الارتباط الخطي المتعدد (دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان في الفترة من 1989-1998م) باستخدام المنهج التقليدي والتجريبي.

وهدفت الدراسة الي معالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد وتوصلت الدراسة إلى ان اجمالي الواردات دالة في المتغيرين المستقلين هما الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وان أي دراسة لاتقوم على التحليل القياسي سوف تؤدي إلى ادخال متغيرات فائضة او قد تحذف بعض المتغيرات مؤثره قد تؤدي إلى خطأ في توصيف النموذج.

واوصت الدراسة بان المعايير الاقتصادية لاتكفي للحكم على الظاهرة ولابد من وجود معايير احصائية.[2]

3-**دراسة رشا ابراهيم احمد طه(2000م)**: تناولت الدراسة دالة واردات القمح في السودان في الفترة من (1990-1999م) باستخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي.توصلت الدراسية إلى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في الدالة التي ادى إلى توصيف العلاقة بين حجم

---

[1] هنادي مصباح عباس الامين، ،،دالة الواردات السودانية (1980-1997م)،رسالة ماجستيرغير منشوره،السودان :جامعة امدرمان الاسلامية2000م.

[2] اخلاص محمد الامين،الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان(1989-1998م)، رسالة ماجستيرغير منشورة ، السودان:جامعة امدرمان الاسلامية2000م.

الواردات والمتغيرات المفسرة في دالة واردات القمح السودان.حجم الوردات سنوياً يتحدد بواسطة خمسة عوامل وهي عدد السكان، الاسعار الاجنبية ، اسعار الواردات من القمح، وسعر الصرف ، والكميات المنتجة محلياً.ان الكميات المنتجة محلياً من القمح متغير مؤثر ويجب ان يبقى في النموذج بالرغم من انه يخالف النظرية الاقتصادية من حيث اشارته.واوصت الدراسة بالعمل على تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة ناتج القمح محلياً وتخفيف حجم الوارد منه.[1]

4-**دراسة نحلة خوجلي ابوعاقلة (2000م):** تناولت الدراسة دالة واردات القمح في السودان في الفترة من(1983-1997م) باستخدام المنهج التجريبي في تكوين النموذج القياسي والمنهج الاستنباطي للتعرف بالمشكلة القياسية.

وتوصلت الدراسة إلى ان افضل الدوال هي الدالة الخطية في تفسير وارد القمح في السودان وان اكثر العوامل ارتباطاً بحجم وارد القمح في السودان هو الاستهلاك ، وان قيمة الثابت موجب واشارة سعر الصرف موجب وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، وان افضل نموذج للتحليل القياسي لدالة واردات القمح هو النموذج الذي يتضمن المتغيرات المستقلة : استهلاك القمح ، الكميات المنتجة منه محلياً ، اسعار الواردات ، الناتج المحلي الاجمالي .

واوصت الدراسة بالعمل على وضع برنامج زراعي او استراتيجية زراعية خاصة بالزراعة عموما والقمح خصوصا لزيادة الناتج من القمح محلياً. وعلة الدولة ان تولي اهتمام كبير بالبيانات وتوفيرها بصورة سليمة وساهلة والاهتمام بالدراسات القياسية[2].

5-**دراسة عماد علي ابكر احمد(2006م):** تناولت الدراسة دالة الإستيراد في السودان في الفترة من(1960-2004م) بإستخدام المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وكذلك المنهج الاستدلالي وذلك من خلال الاسلوب الكمي لدراسة النموذج التي اعتمدت على الاساليب الاحصائية في بناء النموذج ، واهم ما توصلت اليه الدراسة :

ان الإستيراد يمكن ان يمثل بمعادلة خطية مع الناتج المحلي والصادرات ،ان تفسير الناتج المحلي الاجمالي والصادر بلغت (68.8%) من الإستيراد في حين ان ما نسبته (41.2%) يمكن ان يعزي إلى عوامل اخرى غير قابلة للقياس.

---

[1] رشا ابراهيم احمد طه،"دالة واردات القمح في السودان(1990-1999م)،رسالة ماجستيرغير منشور،السودان:جامعة امدرمان الاسلامية2000م.

[2] نهلة خوجلي ابوعاقلة،"دالة واردا القمح في السودان (1983-1997م)رسالة ماجستيرغير منشوره،السودان:جامعة امدرمان الاسلامية2000م

واوصت الدراسة الى استخدام النموذج في التنبؤ بناءاًعلى الفترة التنبؤية له.علي الدوله العمل علي توفير البيانات والمعلومات للباحثين بطريقة تسهل الوصول علية.[1]

6-**دراسة عبدالله عزالدين دفع الله(2010م):** لقد توصلت الدراسة إلى الاتي:ان المتغيرات مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير المتعمد(كمية واردات القمح).ان كل من الناتج المحلي من القمح ، استهلاك القمح، متوسط دخل الفرد له اثر معنوي على الحد من واردات القمح في السودان .

توصلت الدراسة إلى رفع نسبة استخدام القمح السوداني في المطاحن المحلية التي تمثل (5%- 10%) من انتاجيات المصانع وذلك بحسن جودة الاصناف المنتجة محلياً، وإنشاء صوامع للتخزين والسيطرة على القنوات السوقية، إعفاء مدخلات انتاج القمح من الجمارك بغرض تقليل التكاليف[2]

7- **جار النبي بابو جار النبي ضحية (2008م): دراسة بعنوان دالة الواردات في السودان للفترة (1960-2005م)** تمثلت المشكلة في ان الواردات تفوق الصادرات السودانية في السودان ولفترة طويلة ، مما يؤكد ان السودان يعتمد على السلعة الاجنبية، وتفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين كل من سعر الصرف والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي والصادرات ، وعلاقة عكسية بين الواردات والضرائب الجمركية ، استندت الدراسة علي المنهج الواصفي لوصف منتغيرات الدراسة و منهج الاقتصاد القياسي للدراسة القياسية . توصلت الدراسة إلى اهم متغيرات الدراسة هو سعر الصرف اذ فسر حوالي 37% من اجمالي الواردات ، والنموذج المصحح يتميز بتجانس حد الخطاء كما لاتوجد مشكلة الارتباط خطي او ذاتي .واوصت الدراسة إلى ضرورة نوفير البيانات بطريقة يسهل الحصول عليها ، والنموذج القياسي قابل للتعديل بإضافة بعض المنتغيرات مثل السكان والناتج القومي الاجمالي .[3]

[1] عماد عمر ابكر احمد،"تقدير دالة الاستيردات في السودان(1960-2004م)"،رسالة ماجستيرغير منشورة،السودان:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2006م

[2] عبدالله عزالدين دفع الله،"بناء دالة واردات القمح في السودان(1985-2008م)"رسالة ماجستيرغير منشورة،السودان:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2010م.

[3] جار النبي بابو جار البني ضحية ، دالة الواردات في السودان للفترة (1960-2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،2008م.

مقارنة البحث مع البحوث السابقة :

اوجه التشابه:

اتفقت الرسالة مع دراسة نحلة خوجلي ابوعاقلة، ودراسة عبداللة عزالدين، رشا ابراهيم احمد في العنوان الدراسة .

اوجه الاختلاف :

اختلف الدراسة مع نحلة خوجلي و عبدالله عزالدين و رشا ابراهيم في جميع المتغيرات المستقلة التي تناولت الظاهرة وايضاً الفترة الزمنية .

اختلفت الدرسة مع رشا ابراهيم في الفترة الزمينة للدرسة ومنهج البحث لاستخدامها المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، بينما اختلفت الدراسة مع دراسة اخلاص في الفترة الزمنية والمتغيرات المستقلة ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد ونموذج الاستيراد ، وإختلفت الدراسة مع كل الدراسات في بإضافتة عنصر البدايل المحلية كمتغير مستقل.

المبحث الاول

نظريات التجارة الخارجية

تمهيد:

في هذا الفصل سوف نتناول نظريات التبادل التجاري من حيث النظرية التقليدية والنيو كلاسيكية ، ثم نتعرض إلى استراتيجية احلال الواردات وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الاحلال الواردات وايضاً دوافع سياسة الاحلال الواردات واخيراً تقييم الاستراتيجية على الإقتصاد القومي

نظريات التبادل التجاري

النظرية التقليدية

هذه النظرية تفسر امور ثلاثة ، الامر الاول يتعلق بماهيه السلع الداخلية في التجارة الدولية ، أي التعرف علي اسباب التجارة الدولية، ويختص الامر الثاني بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستفسر التجارة الدولية ، أي النقد العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة، يتعرض الامر الثالث إلى كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية اذا طرأ مايخل به [1]

أ/ نظرية القيم المطلقة:

آدم سميث أوضح أن المزايا التي تنتج من تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي ، فتقسيم العمل الدولي الناتج عن إتساع السوق الذي يتيح لكل دولة ان تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها وثم تبادل فائض انتاجها عن إستهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدولة الأُخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزة المطلقة ، وتمثل تكلفة إنتاج السلع بنفس كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهو مايعني ان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

وفي نهاية القرن الثامن عشر(1776م) في كتابة (ثروة الامم) وضح آدم سميث ان ثروة الامة لاتقاس بقدرتها علي تراكم المعادن النفيسة بل تقاس ثروتها بقدرتها علي الانتاج[2] . واوضح في هذا الكتاب ان التجارة الدولية تقوم بوظفتين هامتين: اولاً تفتح مجالاً لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشئ آخر ذي نفع اكبر، ثانياً تتغلب

---

[1] زينب حسين عوض الله،"العلاقات الاقتصادية الدولية"(2003م)،دار الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية ، مصر،ص46.

[2] عبدالحمن يسري احمد واخرون ، "علاقات الاقتصاد الدولي(2006م)، دار الجامعة ،الاسكندرية، مصر، ص23.

علي ضيق السوق المحلي ، وتصل كنتيجة لذلك بتسقيم العمل إلى الاقصاء ويرفع من انتاجية البلد المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

ومهما يكن فإن مبادئ ادم سميث في التجارة الدولية يؤخذ على إنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدولة التي لا تتمتع بميزة مطلقة، ويضاف إلى ذلك ان إعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق فقد كأساس للتخصص الدولي لا تتفق مع المشاهد في معاملات الدولية ، حيث إن التفوق النسبي يمكن أن يكون اساساً للتخصص الدولي ، ومن ناحية اُخري يرى سميث داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتداد للاولي وكلاهمها وسيلة للتخلص من الفائض وتطبيق مبدا تقسيم العمل، في حين أن نوعي التجارة مختلفين كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته.

وقد كان ريكاردو اول من اوضح هذا الاختلاف فيما اسماه بقانون التكاليف النسبة او المزايا النسبية. فإذا كان المبدا الذي يحكم التجارة الداخلية هو مبدا التكاليف المطلقة

فإن التكاليف النسبة هي التي تحكم التجارة الدولية.

ب/**نظريات التكاليف النسبية:**

في أوائل القرن التاسع عشر (1817م) قدم دفيد ريكاردو في كتابه(مبادئ الإقتصاد السياسي) هذه النظرية[1]. وطبقاً لهذه النظرية فإنه وفي ظل ظروف التجارة الحرة تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف ارخص نسبياً. اي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وتقوم بإستيراد السلع التي تتمتع دولة اخرى بميزة نسبية فيها. والشرط الضروري والكافي لقيام التبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف الميزة النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة لاُخرى، وعندما تتوفر هذا الشرط يكون من مصلحة أي دولة أن تتخصص بإنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بتكلفة نسبية أقل، أي بميزه نسبية أكبر، وذلك مقارنة بالدولة الاُخرى[2].

نجحت هذه النظرية في بيان اهمية الواردات بعد أن انكرها التجاريون الا إنها لم تسلم من النقد، فالنظرية تغفل عن امكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة راس المال، وهي إذ تفترض ثبات التكلفة و تغفل مدى ما تنخفض اليه بفضل الإنتاج الكبير، وتغفل

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد واخرون ، مرجع سابق سبق ذكره ،ص36.

[2] زينب حسن عوض الله،مرجع سابق سبق ذكره،ص 48-49.

النظرية تكلفة النقل وهي من الاهمية بحيث لايمكن اهمالها، وتفترض النظرية إستغلال جميع موارد الدولة وانها في حالة تشغيل كامل، رغم ان دور التجارة الخارجية يجب ان تؤدي الى هذا التشغيل الكامل. ويجب الاشارة إلى ان القصور الرئيسي لهذا النظرية إنما يكمن في طابع السكون الذي تميزت به، فما يكون ميزة نسبية في اليوم قد لايصلح ذلك في الغد، هذه النظرية لا تعالج تحديداً كيفية نسبة التبادل الدولي، ويعزي الإقتصاديون الى جون اسيوارد ميل فضل السبق في سد هذا النقص[1].

ج/نظرية القيم الدولية:

كان لجون استيورد ميل في كتابه (مبادئ الإقتصاد السياسي1848م) فضل كبير في تحليل قانون تكاليف الميزة النسبية في علاقتة بنسبة التبادل في التجارة الدولية، فوفقاً لهذه النظرية الشيئ الذي يحدد التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الآخر ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية وهو المعدل الذي يجعل صادرات وواردات كل دولة متساوية.

ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي، عند ميل استيوارد، علي قوة طلب الدولة على منتجات الدولة الآخر ومرونة هذا الطلب، ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين: الاول هو معدل التبادل الداخلي بين سلعتين في الدولة الاولي، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين سلعتين في الدولة الثاني، يتكون المعدل على اساس نفقة الإنتاج لاحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة الإنتاج الآخر في الدولة الواحدة.

كلما اقتربت معدل التبادل الدولي كثيراً من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح .

وقد بعُدت هذه النظرية من الواقع حيث افترضت تكافؤ الاطراف المبادلة فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين الدول غير المتكافئة فمن المحتمل ان لا يكون للطلب المتبادل اي دور يذكر لتحديد نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة الكبيرة تملي شروطها.

---

[1] عبد الرحمن يسري واخرون ،مرجع سابق سبق ذكره، ص 50 .

النظرية الحديثة (التقليدية الحديثة):

ظلت النظرية الكلاسيكية كما هي إلى ان جاء اولين وعمم مبادئ هكشر وساهم في وضع النطرية التي تبين لنا اسباب قيام التجارة الدولية والمكاسب الناتجة عنها وكيف يمكن الوصول إلى التوازن.

أ/نظرية تكلفة الإختيار:

انتقد هابرلر في كتابة(نظرية التجارة الدولية مع تطبيقاتها في السياسة التجارية(1936م)) الاساس التي تقوم عليه العمل في القيمة وتكلفة الإختيار–او تكلفة الإستبدال– الخاصة بإنتاج سلعة معينة تتكون من جميع السلع الأُخرى والتي كان يمكن ان يتم إنتاجها بنفس عناصر الإنتاج والتي فاتت على المجتمع نتيجة اختيار هذه السلع دون غيرها. ويري هاربرلر ان تكلفة الإختيار هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة بالنسبة إلى مزاياه في انتاج سلع اخرى، عندئذ يمكن ان نقارن بين تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة لسلع نموذجية نستخدمها. وينتهي هاربرلر إلى القول إن اثمان السلع داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع والبلد التي تتمتع بميزه نسبية في انتاج احدى هذه السلع ويستطيع ان يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي.

وقد إستخدم هاربرار فكرة تكلفة الإختيار لبيان المزايا النسبة في نطاق التجارة الدولية عن طريق ما يعرف ب(منحنيات السواء الانتاجية) ويبين هذا المنحني بالنسبة لبلد معين كل المجموعات التي يمكن ان ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال فترة معينة وذلك بكمية محددة من عناصر الإنتاج ، ولهذا فإنها كلما انتجت أكثر من احدى السلعتين فإنها تنتج اقل من السلعة الاخرى.

ويؤدي إختلاف الاثمان النسبية في الدولتين قيام التجارة بين الدولية بينهما، وسيتحدد معدل التبادل الخارجي بين السلعتين بتلاقي قوة العرض والطلب في الدولتين معاً،اي طلبهما المتبادل، الا ان هاربرلر لم يتمكن من تفسير اسباب إختلاف التكاليف النسبية فالمبادلات التجارية لا تتم في الاساس عن طريق المقايضة بل على اساس الأثمان وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص[1].

---

[1] زينب حسن عوض الله ، مرجع سبق ذكره، ص ص 55،53.

ب/ **النظرية السويدية:**

ترجع هذه النظرية للإقتصادي السويدي هكشر ولكن تلميذه اولين هو الذي طور هذه النظرية ووضع خطوطها الدقيقة في كتابه (التجارة الداخلية والخارجية(1933م)) وهذه النظرية ترجع سبب قيام التجارة الدولية إلى التفاوت بين الدول في مدى توفر عناصر الإنتاج المختلفة في كل منهما. وهذا التفاوت من شأنه ان يوجد إختلاف في عناصر الإنتاج المختلفة وبالتالي في اثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه في شتى العناصر مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول . إذ تتجه كل دولة إلى تصدير السلع التي تنتج بداخلها برخص نسبي، فالتبادل الدولي للمنتجات بين الدول بطريقة غير مباشرة لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول.

ويلاحظ اولين أن إختلاف نسب توفر عناصر الإنتاج يؤدي إلى إختلاف الأثمان السلع المتماثلة التي تشترك في إنتاجها الدول المختلفة مادامت ظروف الطلب متماثلة. ورغم ما يُوجه لهذه النظرية من انتقادات من بينها اغفال الفروق النوعية لعناصر الإنتاج واستخدام النموذج لمتغيرين فقط هما راس المال والعمل وإنها لاتحدد بصفة قاطعة السلع الداخلية في التجارة الدولية كثيفة راس المال او كثيفة العمل، وعلى الرغم من ذلك فإن اهميتها تتمثل في تطبيق نظرية الثمن وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوه التي تتفاعل لتحديد ثمن السلع والكميات المنتجة منها على نظرية التجاره الدولية[1].

فوائد الإستيراد:

تسهم الإستيراد الراسمالي في بداية مرحلة التنمية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الإقتصاد القومي من مواجهة اعباء التنمية وذلك عن طريق الإستيراد يتم توفير المعدات والتجهيزات اللازمة والخبرات لهذه التنمية وكذلك إستيراد السلع الاستهلاكية والضرورية حتى يمكن زيادة الإنتاج وتنويعه. وكذلك لا تختصر فائدة الإستيراد على كونه طريقة لتحصيل قيمة الصادرات وإنما الفائدة الاساسية تتمثل في اتاحة الفرصة لتوفير السلع لاتنتج بكميات كافية محلياً او لا تنتج محلياً لعوامل مناخية او نتيجة لمواقع الموارد الطبيعية ومثل هذا الإستيراد سيؤدي إلى رفع مستوه المعيشة للدولة.

تعاني الدول النامية نقصاً حاداً في بعض السلع الراسمالية تحول بينها وبين إستغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها وليس من سبيل للحصول على هذه السلع اللازمة للتنمية الا عن طريق الإستيراد . ومن ثم يجب على الدول النامية أن تتعرف على الميزات النسبية التي تتوفر لديها

---

[1] زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56،57.

في إنتاج بعض السلع حتى تتمكن من تصديرها إلى العالم الخارجي سداداً بقيمة ما تحصل عليه من واردات.

المبحث الثاني

استراتيجية احلال الواردات Import substitution strategy

شهدت الدول النامية في الخمسينيات والستينيات انخفاضاً في طلب الاسواق العالمية لمنتجاتها الاولية وعجز متذايد في ميزان مدفوعات في حساباتهم الجارية . وكإعتقاد عام في سحر التصنيع واهميتة بالاضافة إلى حجة شروط التجارة التي اشارت اليها فرضبة كل من بريبيش – سنجر ، فهم تحولوا إلى استراتيجية احلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلاً من استيرادها من الخارج ، ومن ثم التركيز علي تصنيع المنتجات الخام المحلية . ونجد ان بعض الدول لا تزال تتبع تلك الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية . وذلك علي الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي يحملها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمثل هؤلاء المحاولين لتطبيق تلك السياسة والمؤيدين لها[1] .

أولا: مفهوم إحلال الواردات

ثانيا: دوافع سياسة احلال الواردات

ثالثا: تقييم الاستراتيجة واثارها علي الاقتصاد القومي

اولا: مفهوم إحلال الواردات

عملاً بمبدأ الإكتفاء الذاتي تتبع الدول النامية إستراتيجية للتصنيع تهدف إلى إحلال الواردات فتشرع باقامة عدد كبير من المشاريع الصناعية ذات الاحجام الصغيرة والمتوسطة بغية انتاج السلع الاستهلاكية للسوق المحلية كالمنسوجات والصابون والمنتجات الجلدية.....الخ[2].

يقصد بالإحلال محل الواردات ان يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورده من الخارج ، ولنجاح هذه الإحلال لابد من وضع سياج لحماية الصناعات المحلية حتى لا تنافسها الصناعات الاجنبية المثيلة في الاسواق المحلية.

وعادة ما يبدا الإحلال بالسلع الإستهلاكية وتؤدي إلى زيادة الطلب عليها، إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطة والراسمالية، إلى ان يجعل الإحلال في المرحلة التالية يشمل السلع الوسيطة والراسمالية.

---

[1] مشيل ب .تودارو ز"التنمية الاقتصادية(2006)،دار المريخ للنشر ،الرياض المملكة العربية السعودية، ص 266.

[2] محمد صفوان قابل ، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"(2008م)، دار النشر بدون، ص 233.

ويبدأ الإحلال بالسلع التقليدية على اساس توافر الطلب عليها، واحتياجها لإستثمارات قليلة بالنسبة للسلع الراسمالية ، ولعدم احتياجها لمهارات فنية عالية، وايضاً لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات لضرورة إستيراد هذه السلع وزيادة الطلب عليها.

ويقصد بها منع السلع المثيلة المستوردة من منافسة الصناعات الإحلال في السوق المحلي، وذلك لان السوق ليس من الاتساع بحيث يستوعب كلا الإنتاجين ، كما إن الصناعات المحلية في بداياتها اقل جودة و اكثر تكلفة من مثيلاتها الأجنبية ، وبالتالي تضمن الدولة استمرارية الصناعات المحلية وحصولها على الارباح حتى تمكنها من تجويد منتجاتها فلابد من فرض الحماية على الصناعات المحلية.

حماية صناعات الإحلال:

وتكون هذه الحماية بمثابة تكاليف التنمية والتي يتعين على المستهلكين تحملها في صورة اثمان مرتفعة للسلع.وتشمل الحماية على حماية جمركية وهي فرض ضرائب ورسوم جمركية على السلع الوارادة، وكذلك حماية غير جمركية تتمثل في نظام حصص الواردات او منع الإستيراد نهائياً من سلع معينة.واثبتت التجارب المختلفة أن الحماية الجمركية هي الأكثر جدوى من الوسائل الاخرى، بالإضافة إلى إنها مصدر حصيلة مالية للدولة.وعادة ما تنخفض الرسوم إلى المواد الخام ثم تاخذ في الزيادة مع ارتفاع درجة التصنيع.

مراحل سياسة الإحلال:

تمر سياسة التصنيع عن طريق احلال الواردات بمراحل متعددة ففي المرحلة الاولى يتم فرض القيود على الواردات من السلع الإستهلاكية الصناعية ، وبالتالي وتتميز هذه المرحلة بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية . اما المرحلة التي تلي ذلك فيمكن ان يتخذ للتصنيع احد الطريقتين: الاول يتخذ نمط احلال الواردت الصناعات الوسيطة ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج ادوات الإنتاج وذلك عن طريق قوة الدفع او الارتباط إلى الخلف، اما الطريق الثاني فبموجبه تتحول صناعات المرحلة الاولى أي الصناعات الإستهلاكية إلى مجال الصادرات.

ثانيا: دوافع سياسة إحلال الواردات:

1- من المعروف ان حصلية النقد الأجنبي المحدودة مصدرها الاساسي حصيلة صادرات السلع الاولية والتي تكون عرضة للتقلب والتناقص نتيجة تدهور نسب التبادل الخاصة بها ، بالتالي لاتستطيع الدولة توفير متطلبات كافة القطاعات من النقد الأجنبي. لذا تلجأ الدولة

لسياسة احلال الواردات لكي ينتج محلياً من كان يستورد من الخارج. وذلك تخفيفاً للعبء على ميزان المدفوعات، في ذات الوقت يمكن استخدام موارد النقد الأجنبي التي توفرت نتيجة لهذه السياسة في إستيراد وسائل الإنتاج اللازمة للإستثمار في صناعات الإحلال .

2- وعادة ما تبدا هذه السياسة بالسلع الإستهلاكية حيث الطلب عليها كبير مع زيادة الدخول ، كما ان وسائل انتاجها لا تتسم بالتعقيد ولاتتطلب تكنولوجيا متقدمة ، ويؤدي وجود الطلب الكبير إلى رواج هذه المنتجات.

3-والاتجاه إلى التصنيع وخاصة للمنتجات التي يتوفر للمجتمع خبره في انتاجها (مثل الصناعات الغذائية)، يؤدي إلى استيعاب اعداد متزايدة من العمالة ، وبالتالي تقل حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها المجتمعات المتخلفة. كما ان هذه الصناعات لا تتطلب عمالة ماهرة لإنتاجها، وبالتالي في وقت قصير وبتكلفة قليلة تدريب العمالة اللازمة لهذه الصناعات.

4-كما لاتكفي مجرد الرغبة والعمل على إنشاء صناعات الاحلال، بل لابد من توفير الحماية اللازمة لها ، وهذا ما لم تكن تقدر عليها المجتمعات المتخلفة في ظل السيطره الإستعمارية ، بالتالي عندما تحصلت على استقلالها السياسي تمكنت من فرض الحماية انواع الحماية المختلفة ، مما كان له الاثر الإيجابي على الإستثمارات الخاصة وتوجيهها لإنشاء العديد من الصناعات.

5- ادت الظروف العالمية ، ورغبة الدول الصناعية في الصناعات الاكثر تقدماً (مثل الحسابات ، والالكترونيات، علم الفضاء) وكذلك في رغبتها في التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة او التي تستهلك حجما كبيراً من الطاقة ، ادى ذلك إلى اتاحة الفرصة امام الدول المتخلفة لاقامة الصناعات عابرة القوميات بالمساهمة في هذه الإستثمارات وفق سياساتها بتكامل الحلقات التصنيعية في عدة دول للإستفادة من المزايا المتاحة في كل الدول بما يخدم اهدافها.

6- تؤدي سياسة الإحلال إلى التوسيع المستمر في إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات عن طريق خلق الظروف الملائمة لتوجيه الإستثمارات اليها وذلك برفع ربحية الإستثمار فيها ويؤدي ذلك إلى الزيادة المستمره في الأهمية النسبية للناتج القومي و التولد في القطاع الصناعي ، وذلك لان الموارد تتجه بطبيعتها نحو بناء الطاقة الانتاجية للقطاع الذي خلقت له الحماية(الصناعية) وذلك على حساب القطاعات التي لم تصبها الحماية (الزراعة بصفة خاصة). كما تؤدي هذه السياسة إلى زيادة معدل الإدخار والإستثمار علي المستوى القومي ،

وذلك لان سياسة الحماية ستؤدي إلى تغير معدل التبادل المحلي لصالح قطاع الصناعة التي يتمتع بالحماية .

7- تشكل حصيلة الايرادات الدول المتخلفة من صادراتها الاولية الجانب الاكبر من دخلها القومي ، وينفق معظم هذا الدخل علي إستيراد سلع استهلاكية . وقد ترتب على انخفاض هذه الحصيلة من جهة، واعتماد الدول المتخلفة في غالبية مبيعاتها ومشترياتها على السوق الخارجية من جهه اخري إلى ظهور فكرة الانتقاء الذاتي، بمعني العمل على إنتاج السلع التي يحتاجها المجتمع محلياً وخلق دخل قومي من داخل الإقتصاد ذاته.

8- مما ساعده على انتهاج هذه السياسة ، ان هنالك صناعات تكلفة إنتاجها محلياً اقل من تكلفة إستيرادها وخاصة مع ارتفاع تكاليف نقلها، مثل بعض مواد البناء والصناعات الغذائية، وخاصة مع زيادة الدخول يمكن للإستثمارات الولوج إلى ميدان إنتاج هذه السلع والتي تتميز بارتفاع الطلب عليها.

ثالثا: تقييم الإستراتيجة واثارها على الإقتصاد القومي

لتحديد العوامل التي ادت إلى هذه النتائج ، فإنه يمكننا رصد العومل الاتية :عند تقييم هذه الاستراتيجية وتحديد آثارها على إقتصاديات الدول المتخلفة :

اولاً: ادى التركيز على إنتاج السلع الإستهلاكية ، إلى اتساع قاعدة الصناعات الإستهلاكية وتنوعها دون ان يصحب ذلك تكامل رأسي للحلقة التكنولوجية، وبالتالي استمر اعتماد هذه الصناعات على الخارج لتوفير السلع الوسيطة والراسمالية ، مما يعمق للتبعية للسوق العالمي للراسمالية ، حيث تحتكر الدول الصناعية المتقدمة والشركات عابره القوميات هذه السلع وتفرض لها اسعار مرتفعة وخاصة مع استمرار التحسن التكنولوجي لهذه الآلات والوسائل الإنتاجية.

ثانياً: ادى تركيز الإستثمارات على القطاع الصناعي إلى اهمال القطاع الزراعي وبالتالي لم تتحسن انتاجيتة او يزيد انتاجيته ليقابل الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الزراعية ، سواء لتحسن دخول الطبقات الفقيرة نتيجة عملها في القطاع الصناعي او للطلب على هذه المنتجات من الصناعات الغذائية . مما ترتب عليه توجية جزء من موارد النقد الأجنبي لإستيراد هذه المنتجات او الإعتماد على المعونات الزراعية من الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى مزيد من التبعية لهذه الدول، وخاصة مع لجوء الدول المتقدمة لإستخدام سلاح الغذاء كوسيلة للضغط على الدول المتخلفة.

ثالثاً: كان من المستهدف لهذه السياسة تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وخاصة في ظل الندره النسبية لموارد النقد الاجنبي، ولكن يلاحظ ان هذا الهدف لم يتحقق للاسباب التالية :

1- إستيراد السلع الراسمالية وقطع الغيار الخاصة بها والمستلزمات الإنتاجية وفي احيان كثيره المستشارين والفنيين واللازمين لتشغيل وصيانة هذه المعدات ، وخاصة ان هذه السلع نتيجة التحسن التكنولوجي المستمر وتزداد اسعارها ارتفاعاً.

2- إستيراد السلع الغذائية وخاصة القمح اللازم للإستهلاك المحلي وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات لان الدولة لاتستطيع تقليل إستيراد هذه المواد الغذائية لارتباطها بالإستهلاك الاساسي للمواطنين.

3- نتيجة لزيادة الدخول وخاصة الطبقات العليا ورغبتها في محاكاة نمط الإستهلاك الغربي فلقد زاد إستيراد السلع الكمالية رغم ارتفاع اسعارها محلياً ، وذلك لقدره هذه الطبقات على الشراء واعتبار هذه السلع وسيله للتمايز الطبقي.

رابعاً: المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الاجنبية التي كانت قادرة على أن تضع نفسها خلف حائط التعريفات و تأخذ ميزة الضريبة المحررة وحوافز الاستثمار ، وبعد استخراج الفوائد والأرباح والضريبة و مصاريف الادارة ، ومعظم الأموال يقومون بتحويلها للخارج ، وبتركم القليل الذي يمكن أن يترك عادة إلى الصناع المحليين ذوي الثروات والذين تتعاون معهم المصنانع الأجنبية والذين يوفرون الغطاء الاقتصادي والسياسي لها[1].

خامسا: كما ان اجزاء كبيرة من السلع الإستهلاكية التي تم تصنيعها تعتبر من السلع الإستهلاكية المعمرة والسلع التي تجد طلباً من الفئات القادرة مالياً. ويرجع السبب في قيام الدولة بانتاج هذه السلع لارضاء هذه الفئات وكذلك لاتساع سوق هذه المنتجات. هكذا تتحدد طبيعة البنيان الصناعي لفترة طويلة على اساس هذا النمط من التصنيع والذي يخدم الطبقات القادرة مالياً ، والذي يعكس ايضاً سوء توزيع الدخل القومي. ويؤدي إلى ضعف المدخرات القومية.

سادساً: تقاس درجة احلال الواردات على اساس معيار:

هبوط معدل الواردات من السلع المصنعة إلى المعروض من هذه السلع (الواردات+الإنتاج).

---

[1] مشيل تودارو، مرجع سبق ذكرة ، ص 571.

يلاحظ ان اهمية سياسة إحلال في تحقيق النمو الصناعي وتختلف بإختلاف مرحلة النمو الصناعي التي وصل اليها المجتمع ، اما بالنسبة للدول التي ما زالت في بداية طريق التصنيع فما زالت امامها فرص متاحة كبيرة لعمليات الإحلال محل الواردات ، في حين نجد ان الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة في النمو الصناعي ، تتناقص فيها اهمية إحلال الواردات، الا اذا استطاعت الانتقال إلى المرحلة الثانية في تتطبيق سياسة الإحلال وذلك بتصنيع السلع الراسمالية والوسيطة وتصدير منتجات صناعات الإحلال.

سابعا: وتشير كثيراً من الدراسات الخاصة بالحماية التي طبقتها الدول المتخلفة في إطار سياسة إحلال الواردات ، إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات بصورة عشوائية ، فلم تكن هناك دراسات لمدى الحماية المطلوبة للصناعة ومدتها ، ويرجع السبب في ذلك إلى ان الهدف الرئيسي في تطبيق سياسة الإحلال كان الرغبة في توفير النقد الاجنبي والحصول على ايرادات مالية ، مما ادى إلى قيام احتكارات في الصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية مما ادى إلى انخفاض كفاءتها الإنتاجية.

ثامناً: نتيجة لفرض القيود على السلع الإستهلاكية وتحرير الواردات من مستلزمات إنتاج هذه السلع ادى هذا الهيكل من الحماية إلى توجية الإستثمارات إلى الصناعات الإستهلاكية حسب الصناعات الراسمالية والوسيطة . وبالتالي ادت هذه السياسة إلى خلق نوع من التحيز ضد اقامت الصناعات الراسمالية والوسيطة حيث يؤدي انخفاض التعريفة عليها إلى انخفاض ربحيتها بشكل كبير بالنسبة إلى الصناعات الإستهلاكية النهائية، ويدعم من هذا الحقيقة ان الدول المتخلفة يستخدم سعر صرف مغالي فيه. مما يؤدي إلى تقييم العملة المحلية باعلى من قيمتها الحقيقة وتقييم النقد الاجنبي باقل من قيمته الحقيقة وبذلك تنخفض قيمة الواردات من السلع الراسمالية والوسيطة والمواد الاولية ، ومن ثم فليس هناك من دافع لإحلال الواردات في هذه الصناعات .

تاسعا: ادت هذه السياسة وكما سبق القول إلى زيادة الإستيراد من السلع الراسمالية والوسيطة ، مما ادى إلى انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل في بعض الاحيان زادت الواردات بشكل ملحوظ ، ويرجع ذلك إلى ان هيكل الحماية السائدة وسعر الصرف المرتفع يؤدي إلى تشجيع الصناعات ذات محتوى الواردات المرتفع ، كما انه عند حساب اثر المشروع في توفير النقد الاجنبي فإن الحساب يتضمن فقط الوفر الناتج عن عدم إستيراد السلعة النهائية التي كان يتم إستيرادها من قبل والذي يقوم المشروع بإنتاجها الان، بينما المهم هو حساب صافي اثر المشروع على استخدام النقد الاجنبي، وبالتالي يجب ان نضع في اعتبار

الواردات من السلع الإستثمارية وايضاً الواردات من مستلزمات الإنتاج لانه في كثيرا من الاحيان تكون الطاقة الإنتاجية للصناعات المحلية اكبر بكثير من حجم الواردات السنوية من السلعة النهائية التي كانت تستوردها قبل تشغيل المشروع ، وبالتالي تزداد الواردات من مستلزمات الإنتاج .

عاشرا: رغم ان برنامج التصنيع تستوعب اعداداً من الايدي العاملة وبالتالي تخف حدة مشكلة البطالة ، الا ان انخفاض التعريفة الجمركية على السلع الراسمالية وارتفاع قيمة العملة المحلية باكبر من حقيقتها ، يترتب عليه تقدير السلع الرسمالية المستوردة بإقل من قيمتها الحقيقة وبالتالي يزداد إستيرادها مما يؤدي إلى ان تكون نمط التصنيع المتبع ذو كثافة راسمالية عالية في نفس الوقت تكون الطاقة الإنتاجية اكبر مما يمكن للسوق استيعابه ويرجع السبب إلى ارتفاع الكثافة الراسمالية للفنون الإنتاجية المستخدمة ومن ثم انخفاض قدرتها على استيعاب القوي العاملة إلى اختلال العلاقة بين الاسعار النسبة لعوامل الإنتاج (العمل وراس المال) لصالح راس المال.

حادي عشر: ان احد النتائج الاساسية لسياسة احلال الواردت هو ان احلال الواردات يؤدي إلى مزيد من احلال الواردات . ويعني هذا انه بعد انتهاء المرحلة الاولى والمتمثلة في احلال السلع الاستهلاكية، لابد من ان ينتقل الإقتصاد القومي إلى المرحلة الثانية وهي إنشاء الصناعات الوسيطة والراسمالية . الا ان خبرة التصنيع للدول التي اتبعت اسلوب الإحلال قد تجمدت جميعها من المرحلة الاولى بحيث ظهر فيها ما يمكن ان يسمى بمصيدة المرحلة الاولى ، وهي عدم قدرة الهيكل الصناعي على انتقال لمرحلة إنشاء السلع الراسمالية والوسيطة .

ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفير النقد الاجنبي اللازم لهذه المرحلة حيث ان جزء كبير من حصيلته موجه للوردات من السلع الوسيطة اللازمة لتشغيل الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة ، كذلك المنتج المحلي الذي تعود على الإعتماد على مستلزمات الإنتاج المستوردة وسوف يقاوم إنتاج مثل هذه المستلزمات محلياً لعدم ثقته في امكانية وصولها إلى نفس الجودة وحتى تكون تحت رحمة منتج واحد لهذه السلعة محلياً، وايضاً فإن وجود التعريفية العالمية لحماية الصناعات الإستهلاكية في الوقت الذي تنخفض فيه التعريفة على الواردات من مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى انخفاض ربحية السلع الراسمالية وبالتالي الاحجام عن إنتاجها.

وفي حالة اضفاء الحماية على الصناعات الراسمالية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة نفقات انتاج السلع الاستهلاكية مما يجعل المسؤلين امام خيارين كلاهما صعب ، الاول هو رفع درجة

الحماية لهذه السلعة او نقل هذه الزيادة في التكاليف إلى المستهلك مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم المبيعات.

ثاني عشر: تؤدي اقامة الهيكل الصناعي على اساس إنتاج السلع الإستهلاكية وحماية هذا الإنتاج إلى استمرار الإعتماد على السلع الخارج في الإستيراد السلع الراسمالية والوسيطة ، مما يجعل الهيكل الإنتاجي لايعمل بكفاءة الا بالارتفاع المستمر في الواردات ، وفي حالة نقصها تنشأ الطاقة العاطلة.

ويؤدي هذا الوضع إلى اللجوء الاجنبي للحصول على مستلزمات الإنتاج . وبالتالي يظل الإقتصاد القومي يعمل في ظل هيكله الإنتاجي السائد وهو هيكل إنتاجي مختل ويجد دفعاً لتصحيح هذا الاختلال ومحاولة اقامة هيكل انتاجي يعتمد على موارده المحلية اكثر من إعتمادة على الموارد الخارجية وخاصة في ظل عدم مرونة حصيلة صادراته التي يعتمد عليها في توفير مستلزمات إنتاج الصناعات الإستهلاكية.

ثالث عشر : يلاحظ انه عند انشاء المشروع على اساس المعايير الإقتصادية فلابد من اقامتة بحجم معين وهو ما يسمي بالحجم الامثل للمشروع . وقد يتعارض ذلك مع حجم السوق لهذه السلعة، وبالتالي ينشأ نوع من تبديد الموارد سواء في حالة اقامة المشروع بطاقة انتاجية اكبر من حاجة السوق او في حالة تخفيض حجم المشرع ليتناسب مع حجم الطلب المتوقع ، وبالتالي لايستطيع هذا المشروع من الاستفادة من وفورات الجحم الكبير ولا يستطيع ان يصل بالإنتاج إلى اقل تكلفة متوسطة ممكنة .

رابع عشر: نتيجة لإنخفاض الإستثمارات في مشروعات البنية الاساسية ، فإن الصناعات الجديدة تنشأ في المدن لتوفير الخدمات والمرافق الاساسية ، مما يؤدي إلى ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن ، وبقاء الريف على تخلفة رغم ما يمثلة من حجم كبير سواء كمساحة او عدداً للسكان.

خامس عشر: ادت سياسة اقامة صناعات الإحلال الإستهلاكية إلى العمل على توسيع نطاق السوق امام هذه المنتجات حتى تضمن استمرار ربحيتها ، مما ادى إلى خلق تطلعات وانماط استهلاكية جديدة يصعب العدول عنها ، مما يؤثر سلبا على حجم الإدخار والإستثمار في المجتمع .

ويمكننا القول ان سياسة الإحلال رغم ما اعتراها من سلبيات ، الا انها تعد سياسة صالحة للدول التي ما زالت في المراحل الاولي للتصنيع .

حيث تساهم في تنويع هيكل الإقتصاد القومي وتقليل الإعتماد على السلع الاولية مما يؤدي إلى زيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي. وهي بالإضافة إلى توفيرها إلى السلع الإستهلاكية تتيح فرص للعمال، تخلق اطارا يتحرك المجتمع خلاله إلى التطور، ليس في المجال الإقتصادي فقط بل في المجال الإجتماعي ايضاً، وذلك من خلال ما يؤدي اليه التصنيع من تغيير للقييم والعادات المرتبطة بالزراعة إلى قيم المجتمع الصناعي (العمل كجزء من المجموع، احترام الوقت،.....).

ولكن رغم مناسبة هذه السياسة للدول المتخلفة في اولى مراحل تطورها ، الا ان تنفيذها شابة العديد من السلبيات (السابق ذكرها) التي ترجع إلى طبيعة الادوات والوسائل المستخدمة ، وخاصة الاتجاه لاقامة صناعات استهلاكية وفق متطلبات الفئات القادرة بغض النظر عن مدى استفادة الغالبية منها وخاصة في ظل الندرة النسبية لراس المال ، كما ادت الحماية المرتفعة للسلع الإستهلاكية لإنخفاض الجودة الإنتاجية وإلى عدم التحول لإحلال الصناعات الراسمالية . وبالتالي كان لابد من مراجعة هذه الإستراتيجة للتصنيع تعمل على القضاء على التخلف و رفع مستوى المعيشة الفقراء ، وذلك من خلال تغير نمط إحلال الواردات.

المبحث الاول

سياسات وتاريخ الاستيراد في السودان الإستيراد في الفترة من (1980-2013م)

خلفية عن الواردات في السودان في الفترة من (1980-2013م)

تقسم الواردات إلى قسمين هما واردات منظورة مثل السلع الملموسة، واخرى غير منظورة وهي الخدمات مثل خدمات شركات التأمين والبنوك الاجنبية واجور الشحن المستحقة لشركات الملاحة الاجنبية. وفي هذا البحث عندما نتحدث عن الواردات فإننا نقصد الواردات المنظورة.

التوزيع النوعي لسلع الإستيراد

يقوم الإستيراد بدور مهم على اقتصاد أي بلد، يعتمد مساهمة السلع المستوردة في الإقتصاد على نوع وتصنيف هذه السلع مثل إستيراد سلعة انتاجية مثل المواد الخام والآلآت ،التي تساهم في تكوين البنية التحتية للإقتصاد وعمليات الانتاج بشكل اوسع، اما إستيراد سلع الغذاء والإستهلاك (معمره وغير المعمره) تساهم في رفع مستوى رفاهية المجتمع وتوفير انواع متعددة من السلع في كثير من الاحيان فإن الإستيراد يؤدي إلى منافسة المنتج المحلي مما جعل بعض الدول تلجأ إلى سياسة حماية الصناعات الوطنية.وكذلك تؤثر المنافسة على الاسعار وكثيراً ما تنخفض الاسعار المنتجات المحلية وكذلك لعدم مقدرتها على منافسة على السلع المستوردة في الجودة

جدول رقم(1-3) التوزيع النوعي لسلع الإستيراد للفترة من (1980-1984م)(نسب).

البيان	1980	1981	1982	1983	1984
مواد بترولية	21.9	20.3	28.1	–	–
الآلات ومعدات	–	–	–	15.1	14.6
كيماويات وادوية	8.9	8.2	8.2	12.1	12.2
سلع مصنعة	–	–	–	19.6	86.3
معدات نقل	6.9	10.8	13.3	9.9	10.0
قمح ودقيق	4.6	6.2	3.8	–	–
سلع غذائية اخري	2.8	3.2	4.9	14.3	13.0
شاي	1.4	1.8	1.4	–	–
سكر	14.9	8.7	5.5	–	–
منسوجات	3.9	3.5	2.5	1.7	1.6
مشروبات تبغ	–	–	–	1.1	1.9
بن	0.7	0.4	0.3	–	–
مواد خام	–	–	–	26.0	27.9
اخري	17.7	23.0	16.5	–	–

المصدر: التقرير السنوي الادارة العامة للجمارك السودانية

شكل رقم(1-3):

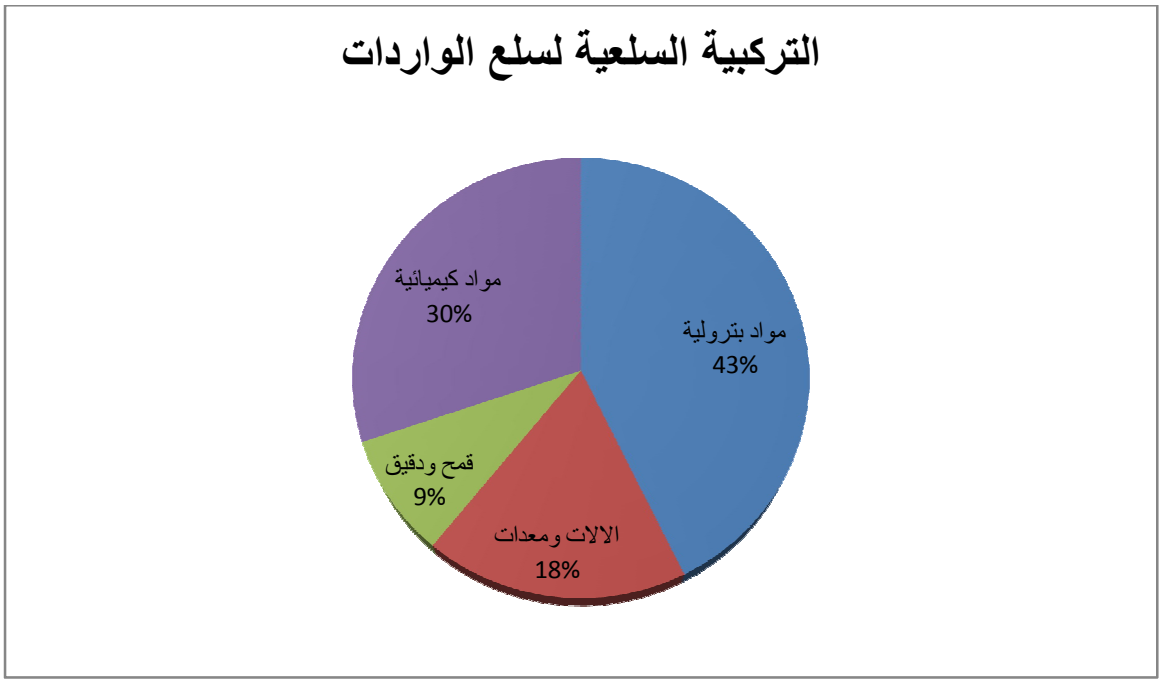

المصدر:الادارة العامه للجمارك السودانية

نلاحظ من الشكل اعلاه ان اجمالي الواردات خلال فترة (1980-1984م) قد اتسم بالتذبذب ويتضح ذلك من خلال قيم التي لازمت حركة الواردات من عام لآخر اذ سجلت 21.8%، 21% ، 20.3% ، 28.1% للاعوام 1980م ، 1981م، 1981م ، 1982م علي التوالي.

كما يلاحظ ان انخفاض فاتورة المواد البترولية بين عامين 1983م و1984م ويرجع ذلك إلى ان الزيادة في إستيراد المود الكيماوية قد قابلها تراجع في استيراد البترول ومنتجاته وكذلك استيراد القمح والدقيق. وفي ما يلي نورد بشئ من التفصيل اهم سلع الواردات.

1/المواد الكيماوية

تاتي المواد الكماوية في المرتبة الثانية في الواردات منذ العام 1980م وهي في زيادة مستمرة. وقد بلغت اكبر نسبة لها حوالي 12.2% في العام 1984م مقارنة بالعام1980م. وبنسبة مساهمة تبلغ 27.7% في اجمالي قيمة الواردات وترجع الزيادة في إستيراد المواد الكيماوية للتوسع الكبير في الاستثمار البلاد .

2/الالات والمعدات:

تأتي الالات والمعدات في المرتبة الثالثة في قائمة الواردات ولم تسجل أي زيادة تذكر في العام 1980م مقارنة بالعام 1983م.ولم تسجل أي فاتورة في الاعوام من 1980م إلى 1982م وبعد ذلك اصبح واردات البلاد من الالات والمعدات إلى ان وصلت واردات ا ادنى مستوى لها في العام1983م بنسبة تبلغ15.1%مقارنة بالعام14.6م.

4/القمح ودقيق القمح:

وصل إستيراد القمح ودقيق خلال الفترة 1980م 1981م و1982م بنسبة 4.6% و6.2% و3.8%على التوالي وارتفع بصورة كبيرة خلال العام 1981م بالقارنة مع العام السابق له ، لينخفض مرة اخرى في العام1983م ويرجع ذلك إلى مشاكل الانتاج الزراعي في السودان.

جدول رقم(1-3): التوزيع النوعي لسلع الإستيراد في الفترة من (1985-1988م)(قيمة)

البيان	1985	1986	1987	1988
مواد بترولية	20.6	292.3	497.9	1093.1
الالات ومعدات	16.1	405.7	489.9	776.6
كيماويات وادوية	12.6	341.2	248.1	475.8
سلع مصنعة	20.9	481.4	501.0	930.1
معدات نقل	9.7	434.1	368.9	509.3
قمح ودقيق	7.9	120.9	199.6	649.1
سلع غذائية	5.6	155.5	117.5	172.4
شاي	4.5	71.9	39.8	86.6
سكر	–	–	52.9	10.3
منسوجات	1.3	71.1	48.9	125.9
مشروبات وتبغ	0.7	14.3	13.6	56.9
بن	0.7	12.2	4.0	42.7
مواد خام	–	–	–	–
اخري	–	–	–	–

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني ادارة السياسات .

المواد البترولية

ظلت واردات البلاد من المواد البترولية في زيادة مستمرة عاماً بعد عام حيث ارتفعت خلال الاعوام من 1985م إلى1988م زيادة غير مسبوقة من 20.6 إلى292.9 إلى497.9 إلى1093على التوالي.

ب/الآلات والمعدات:

احتلت الآلات والمعدات المركز الثانية من واردات البلاد حيث شكلت 16.1 في العام1985م وقد تضاعفت من 405.7 في العام 1986م.

ج/السلع المصنعه:

احتلت المركز الثالثة في نسبة مساهمتها في اجمالي الوارد حيث شكلت نسبة 20.9في العام 1985م مقارنة بـــ 481 في العام1986م.

د/قمح ودقيق القمح:

سجل الوارد من القمح ودقيق انخفاضاً في السلع المستوردة من7.9في العام1985م ثم ارتفع بصوره كبير مقارنة بالعام الماضي إلى120.9 في العام 1986م.

جدول رقم(3-3): نسبة مساهمة السلع المستوردة خلال الفترة من(1989-1992)

البيان	1989	1990	1991	1992
مواد بترولية	1082.2	312.3	308.8	229.6
الالات ومعدات	826.4	62.6	114.5	118.0
كيماويات وادوية	399.1	51.9	64.0	54.2
سلع مصنعة	178.5	69.1	151.6	206.1
معدات نقل	786.6	43.8	112.7	132.8
قمح ودقيق	412.6	21.8	74.8	31.2
سلع غذائية	205.3	35.1	25.4	70.0
شاي	105.1	8.5	18.2	28.6
سكر	51.8	3.6	–	–
منسوجات	163.4	3.1	8.4	4.9
شروبات وتبغ	39.4	0.8	0.1	0.2
بن	122.8	3.4	6.8	1.3
مواد خام	–	2.5	5.0	21.3
اخري	–	–	–	–

المصدر:الادارة العامة للجمارك السودانية.

شكل رقم(3-3): الاستيراد في الفترة من (1989-1992).

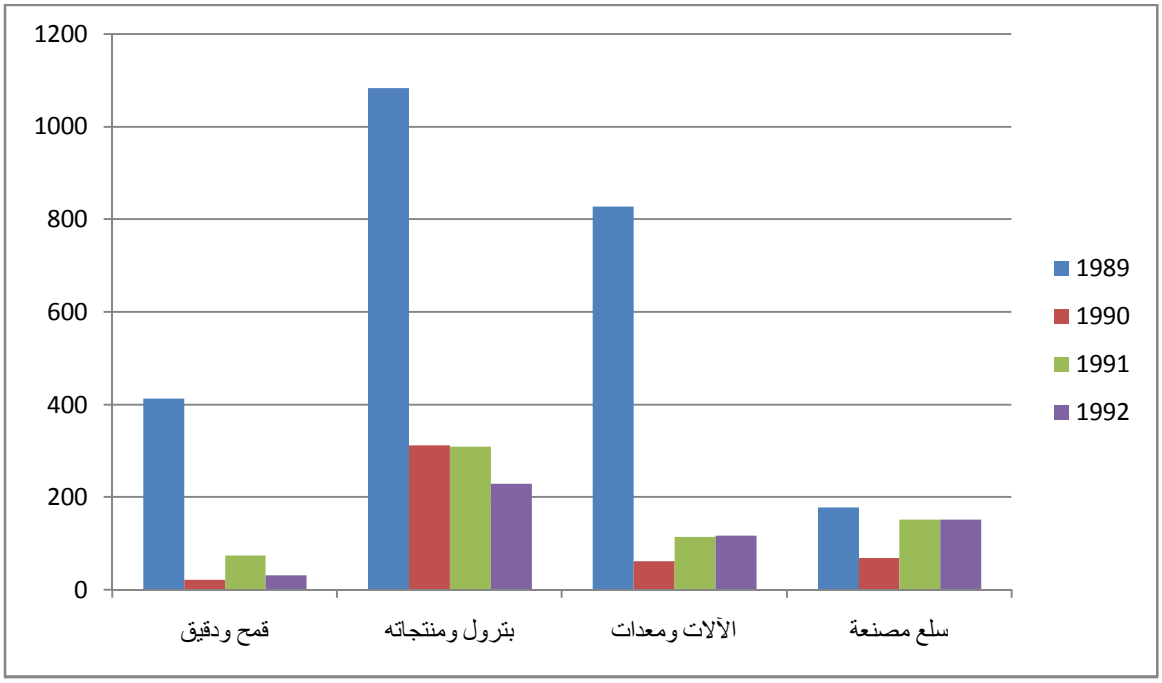

المصدر:الادارةالعامة للجمارك السودانية

نلاحظ من الجدول (3-3) ان اجمالي الواردات خلال فترة 1989-1992م خاصة المواد البترولية قد اتسم بالتذبذب من عام لآخر اذ سجلت 312.3،1082، 308.8 ، 229.6 للاعوام 1989م 1990م 1991م 1992م علي التوالي.

كما يلاحظ انها كانت منخفضة ومستمرة في الانخفاض ولكن بنسة طفيفة بين عامين 1990م و1991م ويرجع ذلك إلى ان الزيادة في إستيراد الآلات والمعدات قد قابلها تراجع في استيراد البترول ومنتجاته وكذلك استيراد السلع المصنعة.

2/الآلات والمعدات

لازالت الآلات والمعدات تاتي في المرتبة الثانية في قائمة الواردات وهي في زيادة مستمرة منذ العام 1989م. وقد بلغت اعلى نسبة لها في حوالي 826.4 في العام1989م مقارنة بالاعوام1990م 1991م و1992م.

3/القمح ودقيق القمح:

تناقص إستيراد القمح ودقيق خلال الفترة 1989م 1990م و1991م بنسبة كبيرة جداً وعلي التوالي بصورة كبيرة خلال العام 1992م بالقارنة مع الاعوام السابق، ويرجع ذلك إلى تحسن الانتاج الزراعيب البلاد.

جدول رقم(4-3): نسبة مساهمة الواردات في الفترة من(1993م-1996م)

البيان	1993	1994	1995	1996
مواد بترولية	215.3	239.0	194.2	305.5
الالات ومعدات	153.0	209.1	209.8	253.6
كيماويات وادوية	85.9	104.0	134.0	219.9
سلع مصنعة	206.7	256.1	276.6	297.0
معدات نقل	136.5	75.8	112.5	133.4
قمح ودقيق	45.8	112.9	89.8	97.9
سلع غذائية	30.4	75.9	54.2	60.6
شاي	28.6	24.8	26.6	33.3
سكر	–	–	–	–
منسوجات	17.8	17.2	30.2	26.0
مشروبات وتبغ	5.0	10.3	16.5	15.2
بن	6.9	7.7	9.5	12.9
مواد خام	17.8	28.7	30.6	49.1
اخري	–	–	–	–

المصدر:الادراة العامة للجمارك السودانية.

شكل رقم(4-3): تاريخ وارد سلعة القمح في السودان في الفترة من (1993-1996م)

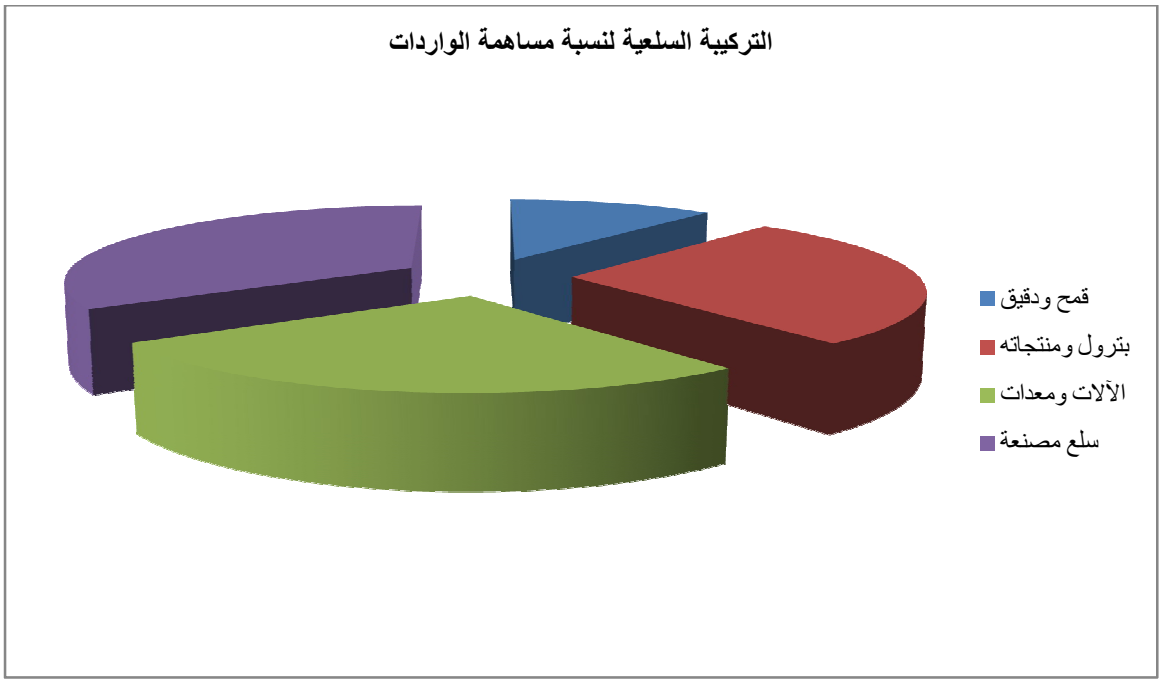

المصدر:الادارة العامة للجمارك السودانية.

ارتفعت قيمة الواردات خلال هذه الفترة بنسبة كبيرة في الاعوام 1993م الى 1996ملايين الدولارات وبنسبة كبيرة جداً مفصلة كما يلي:

2/البترول:

كما سجل البترول ارتفاعاً في نسبة السلع المستوردة الى31% في العام1996م، مع الملاحظ ان هنالك انخفاضاً بنسبة طفيفة في العام1993م.

3/الالات والمعدات:

في العام 1996م زادت مساهمة الالات والمعدات من اجمالي الواردات بنسبة كبيرة مقارنة بـــ العام اليسابق له اما في العام 1996م فقد زادت بنسبة 3% عن العام 1995م.

4/ السلع المصنعة :

زادت نسبة مشاركة السلع المصنعة من عام لاخر في اجمالي الوارادت حيث شكلت نسبة 20% عما كانت في الاعوام السابقة له.

جدول رقم(5-3) :نسبة مساهمة الواردات في الفترة من (1997-2001)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001
الآلات والمعدات	17.1	18.1	25.2	20.8	27.9
السلع المصنعه	18.5	30.8	16.6	19.0	18.7
البترول ومنتجاته	18.5	13.3	12.9	6.9	6.2
المواد الخام	2.0	2.7	3.7	1.9	0.7
وسائل النقل	11.0	10.0	9.3	10.2	12.8
قمح ودقيق	8.8	6.8	8.6	13.4	8.7
الشاي	2.0	1.9	2.7	1.8	2.0
البن	1.2	0.8	1	0.9	0.7
موادغذائية	3.1	4.1	7	5.7	7.6
مواد كيميائية وادوية	12.0	8.1	8	14.2	7.8
منسوجات	3.8	2.3	3.7	3.9	5.4
مشروبات وتبغ	2.0	1.1	1.3	1.2	1.5

المصدر : الادارة العامة للجمارك السودانية.

نلاحظ من الجدول رقم (5-3) ان اجمالي الواردات خلال فترة 1997-2001م قد اتسم بالتذبذب ويتضح ذلك من خلال قيم التي لازمت حركة الواردات من عام لآخر اذ سجلت 21.8%، -27.6%، 23.8% ، 2.1% للاعوام 1998م ، 1999م، 2000م ، 2001م علي التوالي.

كما يلاحظ ان الزيادة كانت طفيفة بين عامين 2000م و2001م ويرجع ذلك إلى ان الزيادة في إستيراد الآلات والمعدات قد قابلها تراجع في استيراد البترول ومنتجاته وكذلك استيراد القمح والدقيق. وفي ما يلي نورد بشئ من التفصيل اهم سلع الواردات.

1/الآلات والمعدات

لازالت الآلات والمعدات تتصدر قائمة الواردات منذ العام 1999م وهي في زيادة مستمرة منذ العام 1997م. وقد بلغت نسبة الزياده حوالي 36.8% في العام2001م مقارنة بالعام2000م. وبنسبة مساهمة تبلغ 27.7% في اجمالي قيمة الواردات وترجع الزيادة في إستيراد الالات والمعدات للتوسع في الاستثمار واستخراج البترول والبنيات التحتية .

2/السلع المصنعة:

تجي السلع المصنعة في المرتبة الثانية في قائمة الواردات ولم يسجل أي زيادة تذكر في العام 2001م مقارنة بالعام 2000م. وصلت واردات السلع المصنعة ادني مستوه لها في العام 1999م بنسبة نقصان تبلغ 60.8%مقارنة بالعام 2000م. في حين حقق العام 1998م اعلى مستوه لإستيراد سلع مصنعة بنسبة زيادة تبلغ 102.4% عن العام السابق.

3/البترول ومنتجاتة:

ظلت فاتورة إستيراد البترول ومنتجاتة في تناقص مستمر بعد ان ساهم الانتاج الوطني في الاستهلاك المحلي ، حيث انخفضت بنسبة 9% في العام 2001م مقارنة بالعام 2000م وبنسة 33.6% في عام 2000م عما كانت عليه في عام 1999م وبنسبة 29.4% في عام1999م عما كانت عليه في عام 1998م وبنسة 12.6% في عام1998م عما كنت علية في عام 1997م.

4/وسائل النقل:

ارتفعت واردات البلاد من وسائل النقل بما نسبته11.2% في عام 1998م عما كانت علية في العام السابق .الا انها انخفضت في عام 1997م. لتعاود الارتفاع في عام 2000م بنسبة 36.4%بالمقارنة مع العام السابق. اما العام 2001م فقد سجل نسبة زيادة بلغت 27.8% عن العام 2000م.

5/القمح ودقيق:

تناقص إستيراد القمح ودقيق خلال الفترة 1997م 1998م و1999م بنسبة 4.6% و8.7% علي التوالي وارتفع بصورة كبيرة خلال العام 2000م بالقارنة مع العام السابق له حيث بلغت نسبة الزيادة91.6% لينخفض مره اخرى في العام2001م بنسبة بلغت 33.6% ويرجع ذلك الي مشاكل الانتاج الزراعي.

جدول رقم(6-3): نسبة واردات السودان في الفترة من (2005-2002)(نسبة).

البيان	2002	2003	2004	2005
مواد بترولية	5.4	5.2	4.2	4.8
الالات ومعدات	25.4	24.9	26.5	29.2
كيماويات وادوية	8.4	8.0	8.0	7.3
سلعة مصنعة	22.7	25.3	24.5	24.1
معدات نقل	10.5	14.2	18.1	17.0
قمح ودقيق	9.0	7.0	6.3	5.7
سلع غذائية	7.0	5.9	4.8	5.4
شاي	1.3	1.0	1.0	0.5
سكر	-	-	-	-
منسوجات	5.7	4.3	2.5	3.5
مشروبات تبغ	1.1	0.8	0.8	0.6
بن	0.7	0.6	0.8	0.4
مواد خام	2.8	2.8	2.4	1.5
اخري	-	-	-	-

المصدر : الادارة العامة للجمارك السودانية

هذا الجدول يوضح التوزيع النوعي لسلع الإستيراد بدراسة الجدول نلاحظ الاتي:

- شكل إستيراد خام البترول قيم كبيرة من واردات البلاد ولسنوات طويلة. ثم اخذت هذه النسبة في إنخفاض مستمر الي ان وصلت الي ادني نسبة لها في عامي2004-2005م ويرجع ذلك لانتاج البترول في السودان.استيراد القمح في تذايد مستمر عاما بعد عام وذلك نسبة لارتباطة بالمعيشة في السودان وتعتبر الغذاء الاول في البلاد التي يعتمد علية اكثر من نصف سكان البلاد.وكذلك فإن إستيراد الآلات والمعدات النقل:-

تشكل نسبة كبيرة من واردات البلاد وهي في تذايد مستمر، وذلك لانها سلعة مرتبطة بالاستثمارات الجديدة.يتصف إستيراد الادويه والمواد الصيدلانية بالتذبذب ويرجع هذا التذبذب الي جود بعض المصانع في البلاد وكذلك عدم استقرار هذه المصانع

- سلع مصنعة:

يشكل نسبة كبيرة من واردات البلاد ، اذ انها شهدت زيادات مضطرة في قيمة وارداتها مما يؤكد ان منتجاتنا الوطنية لم تواكب الاحتياجات الاستهلاكية المتذايدة ،بما ان هذه النوع من الإستيراد لاتساهم بصوره مباشره من الانتاج لذلك فقد ساهم بصوره مباشرة في العجز في الميزان التجاري للبلاد ولسنوات طويلة.

-اما إستيراد السكر فقد توقف تماماً منذ العام 1991م اذ اصبحت مصانع السكر السودانية تغطي كل احتياجات البلاد ولهبوط اسعارها عالمياً.

شكل رقم(7-3):التركيبة السلعية لقيمة سلع الواردات في الفتره من(1985-2005م)(نسبة)

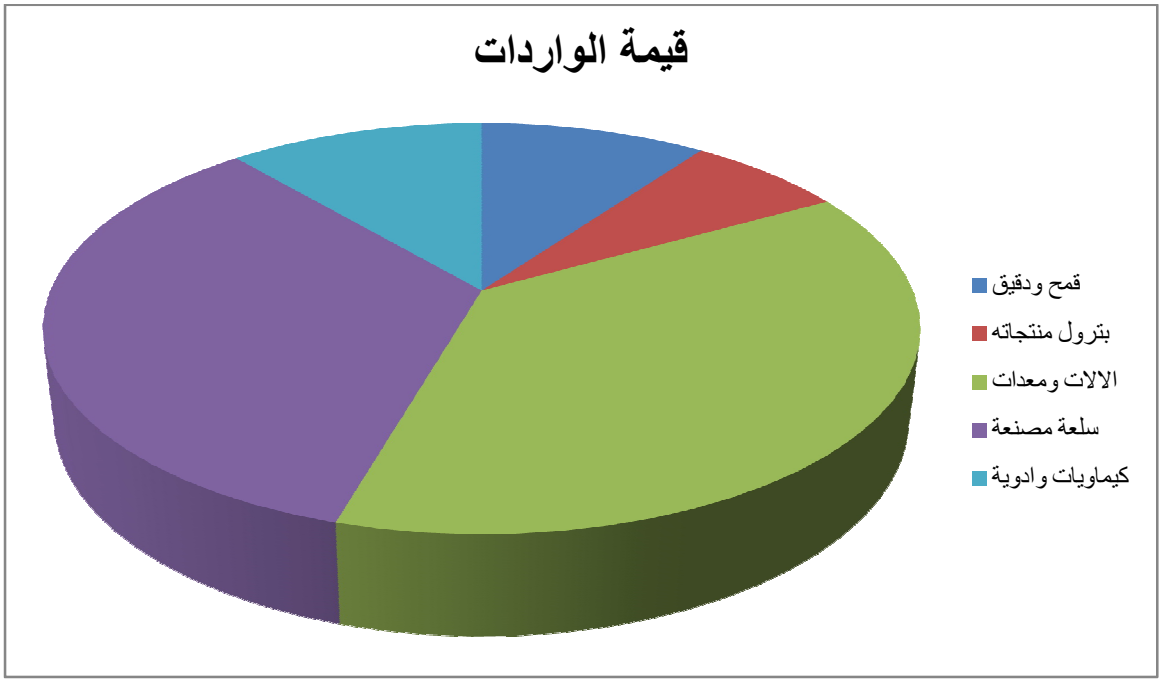

المصدر:الادارة العامة للجمارك السودانية.

-يعتبر **القمح** من السلع الاستهلاكية الاولي من جملة السلع المستوردة ،وكذلك اصبحت السلعة الوحيدة التي يعتمد عليها اكثر من نصف سكان البلاد في غذائهم ،وهي الان تتصدر قائمة الواردات في السودان ،وتعتبر فاتورة سلعة القمح هي الاولي التي تؤثر علي ميزان المدفوعات في البلاد لفترات طويلة ،ويعزي استيراد هذا الكم الهائل من القمح الي ارتفاع تكاليف انتاجه محلياً مع زيادة عدد السكان وايضاً الي الوجود الاجنبي الكبير في البلاد .

-يعتبر **البترول ومنتجاتة** من اهم السلع الواردة في البلاد نسبة لدخوله في كثير من العمليات الصناعية القائمة بالبلاد وانخفض فاتورته في السنين الاخيرة نسبة الى استخرج البترول محلياً.

-**الالات والمعدات** ياتي في المرتبة الاولي هي تعتبر سلعة مهمه وذلك لدخولها في المجالات الصناعية والزراعية ويعزي هذا الزيادة لزيادة الحاجة اليها.

-**السلعة المصنعة:** مما لاشك فيه ان الارز يعتبر من الافضل البدائل الغذائية يرجع هذا الزيادة لانها سلعة استهلاكية .

-**كيماويات وادوية:** تعتبر سلعة ضروية نسبة لدخولها المباشر في كثير من الصناعات القائمة في البلاد.

جدول رقم(8-3): قيمة الواردات خلال الفترة من 2006-2009م(مليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	2009
سلع مصنعة	20.3	22	20.7	25.7
الالات ومعدات	34.8	36	32.7	26.9
الترول ومنتجاته	5.1	3	7.6	3.4
المودا الخام	1.7	1	1.6	1.6
وسائل النقل	18.1	17	11.9	12.3
قمح ودقيق	4.2	4	7.6	7.2
الشاي	0.4	1	0.51	1.3
البن	0.5	1	0.4	0.4
مواد غذائية	4.7	4	4.3	6.4
مواد كيميائية	6.1	6	7.3	8.9
منسوجات	3.7	4	3.2	3.5
مشروبات وتبغ	0.6	1	0.6	0.7
اخري	-	-	1.6	1.7
اجمالي	100	100	100	100

المصدر:وزارة المالية والاقتصاد الوطني

شكل رقم (8-3)التركيبة السلعية لبعض سلع الواردات خلال الفترة من (2006-2009م)

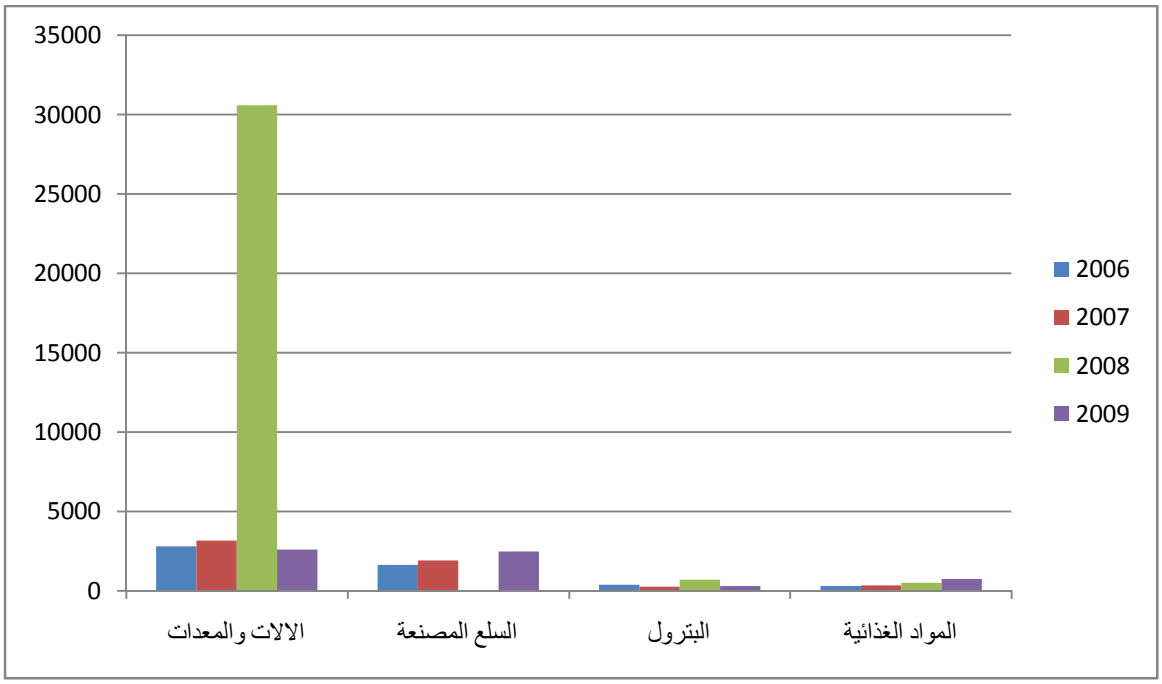

المصدر: وزارة المالية والإقتصاد الوطني.

ظل واردات البلاد في زيادة مستمرة عاماً بعد عام حيث ارتفعت خلال الاعوام من 2006م الي2009م من 8073.5مليون دولار الي8775.4 الي9351.5 الي9.690.9 مليون دولار علي التوالي.

أ/الآلات والمعدات:

احتلت الآلات والمعدات المركز الاول من واردات البلاد حيث شكلت نسبة 26.9% في العام2009م وقد تناقصت من32.7% في العام 2008م.

ب/السلع المصنعه:

احتلت المركز الثاني في نسبة مساهمتها في اجمالي الوارد حيث شكلت نسبة 25.7% في العام 2009م مقارنة بـــ 20.7% في العام2008م.

ج/البترول ومنتجاتة:

سجل البترول انخفاضاً في نسبة السلع المستوردة من7.6% في العاع2008م الي3.4% في العام 2009م.

ج/المواد الغذائية:

ارتفعت نسبة مشاركة المواد الغذائية في اجمالي الواردات في اجمالي الوارد من 4.3% في العام 2008م الى 6.4% في العام2009م.

جدول رقم(9-3): نسبة مساهمة السلع المستوردة من اجمالي الواردات للفترة من (2010-2012م)(نسبة).

البيان	2010	2011	2012	2013
سلع مصنعة	20.3	18.8	21.1	23.9
البترول ومنتجاتة	23.4	24.4	25.3	26.1
الآلات والمعدات	4.3	7.7	10.1	11.3
المواد الخام	1.6	2.6	3.3	4.1
وسائل النقل	12.2	9.4	11.0	12.9
قمح ودقيق	9.7	7.5	11.9	12.5
الشاي	0.8	0.6	0.9	1.1
البن	0.4	0.4	0.5	07
مواد غذائية	12.7	11.3	13.9	15.1
موادكيميائية وادوية	9.6	11.2	13.0	14.2
منسوجات	3.8	5.8	6.0	7.2
مشروبات وتبغ	0.8	0.7	9.1	9.2
اخرى	0.5	0.2	0.3	0.5
الجملة	100	100	100	100

المصدر:وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

ارتفعت قيمة الواردات من 11328.71مليون دولالر في عام 2009م الى 23438.4 ملايين دولار في عام 2010م بنسبة زيادة 107% مفصلة كما يلي:

1/المواد الغذائية:

في العام 2010م ارتفت نسبة مشاركة المواد الغذائية في اجمالي الواردات الي44%مقانة بالعام 2009م .

2/البترول:

كما سجل البترول ارتفاعاً في نسبة السلع المستوردة الى31% في العام2010م، مع الملاحظ ان هنالك انخفاضاً بنسبة 54% في العام2009م.

3/وسائل النقل:

في العام 2010م زادت مساهمة وسائل النقل من اجمالي الواردات بنسبة قليلة الى 2% مقارنة بـــ 7% في العام 2009م اما في العام 2011م فقد انخفضت بنسبة 3% عن العام 2010م اما العام 2012م قد ارتفعت بنسبة كبيره جداً وذلك بنسبة 3% عن العام السابق.

4/ السلع المصنعة :

انخفضت نسبة مشاركة السلع المصنعة في العام 2011م في نسبة مساهمتة في اجمالي الوارادت حيث شكلت نسبة 20% عما كانت في العام علية في العام2010م بنسبة 29%.

5/الآلات والعدات:

كما ارتفعت نسبة مشاركة الآلات والعدات في اجمالي الواردات في العام 2011م الي 7.7% بنسبة 10%عما كانت علية في العام السابق 2010م.

شكل رقم(10-3) تاريخ وارد سلعة القمح في السودان في الفترة من (1980-2013م).

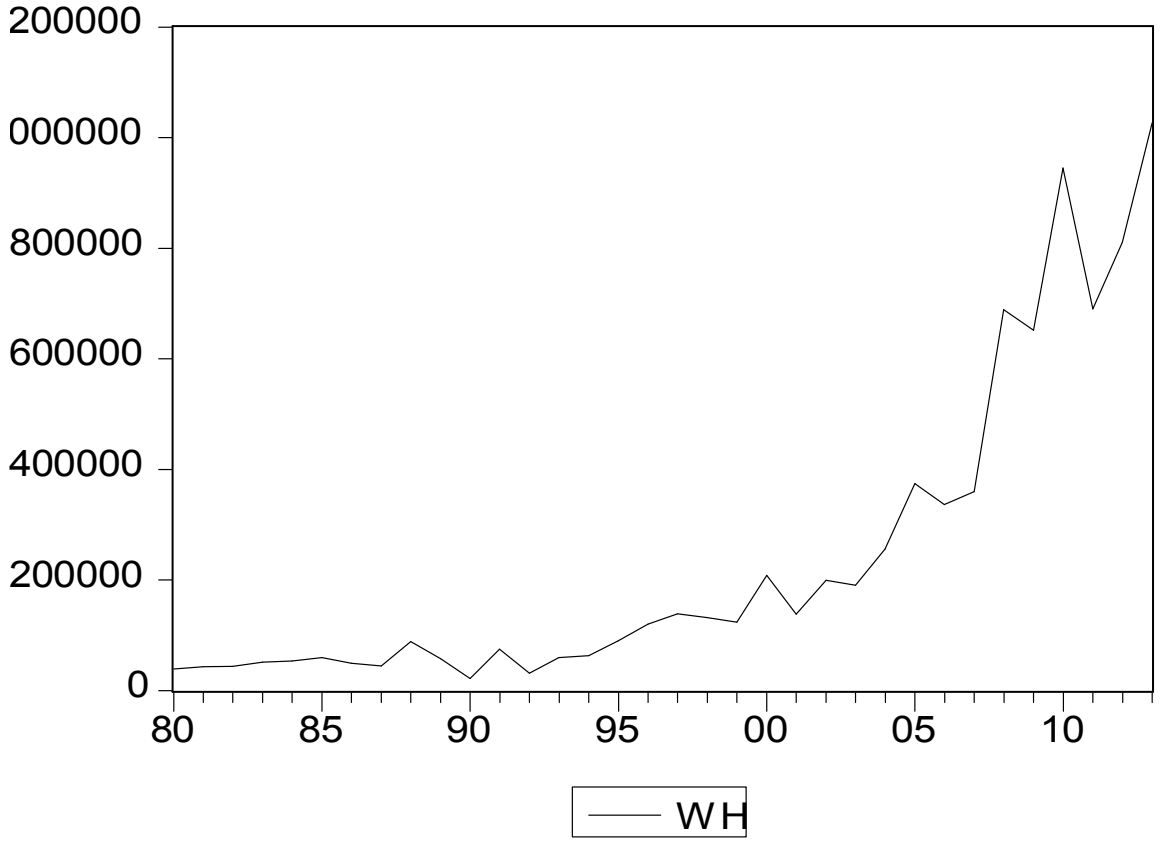

يعتبر القمح من السلع الاساسية والضروية ومن اهم السلع الاستهلاكية في العالم و في السودان خاصة ، لانها الغذاء الاول لاكثر من نصف سكان البلاد لذا يتوقع ان تكون هنالك زيادة مستمرة في واردات القمح ، خاصة في ظل الزيادة السكانية ، ومن خلال المنحني نجد واردات القمح في السودان كانت مستقرة وبمعدلات قليلة وذلك نسبة لزراعة القمح في السودان والمساهمة الكبيرة التي تقدمها المشاريع الزراعية في السودان ، ولكن مع زيادة عدد السكان و ودخول القمح في كثير من الصناعات القائمة في البلاد ، ومن خلال منحني واردات القمح نتوقع استمرار الزيادة كميات الواردة من القمح .

المبحث الثاني

سياسات الإستيراد في السودان

سجل الاستيراد خلال فترة السبعينات والثمانينات والنصف الاول من التسعينات تذبذبا لعدم وجود سياسات مستقرة حيال نظم الاستيراد.عندما تشتد الضغوط علي الحساب الخارجي تطبق سياسات تقليص الاستيراد ثم عندما يتأزم موقف ندرة السلع الاساسية مثل الخبز والمواد البترولية ومدخلات الانتاج الزراعية والصناعية،تقوم الدولة بتعديل نظام سعر الصرف لزيادة تدفقات التحويلات الخاصة او تسمح بنظم استيراد جديد مثل الاستيراد من الموارد الذاتية او الاستثمار التجاري او المقايضة . ولكن سرعان ما تلجأ الدولة الي تقييد الاستيراد عندما تفرز هذه السياسات ضغوطاً علي نظام سعر الصرف وتؤدي الي تخفيض قيمة الجنيه السوداني.ولم تكن هذه الاجراءات الخاصة بنظام الاستيراد سيئة علي دراسات او وفق برنامج الاقتصادي تراعي فيه الآثار علي التغيرات الاقتصادية مثل نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم وموقف الحساب الجاري، كما لم تتم اتخاذ تلك السياسات علي ضوء اسقاطات علي تفاعل المتغيرات الاقتصادية نمع التعديلات المتكررة في نظام الاستيراد،لذا فإن نظم وسياسات الإستيراد لم تكن مستقرة وبالتالي فإن اداء الإستيراد اضاف ضغوطاً غير مسحوبه علي الحساب الجاري، وانعكس بذلك سلباً علي التوازن الحساب الخارجي. كان اثر هذا العبء ظاهراً جداً في عامي1995-1996م ،عندما تدهور موقف الحساب الخارجي نتيجة لارتفاع معدل الواردات بالرغم من تراجع التحويلات الخاصة والتي كانت تعتبر مصدراً هاماً جداً عندئذ لمقابلة تمويل الاستيراد. وطبعاً لذلك قد ارتفع العجز في الحساب الجاري(دون احتساب التحويلات الرسمية المختلفة مثل دفعيات الفوائد المستحقة علي القروض) من 7.5%من الناتج المحلي الاجمالي في عام1995/1994م الي8.6% في عام1995م والي حوالي 9.8% في عام1996م.

ولذا حددت الدولة في التجارة نظماً معينة تسير عليها نشاطات إستيراد السلع الاجنبية الى البلاد، واتباع نظم محددة وواضحة تغطي كل مجالات الإستيراد أمرأ له اهمية في توسيع قاعدة التجارة الخارجية المشروعة لاحكام السيطرة علي دخول السلع للسوق المحلية ولتوجيه الاستيراد حسب احتياجات البلاد للسلع المستوردة ، وقد تضمنت سياسة الاستيراد خمسة نظم تسير عليها نشاطات الإستيراد وهي ، نظام الإستيراد بتحويل القيمة ، نظام الإستيراد بالتسهيلات الإئتمانية ، نظام الإستيراد بالمقايضة ، نظام الإستيراد عن طريق تجارة الحدود،

نظام الإستيراد بدون تحويل قيمة من الموارد المحلية لأغراض التجارة .و وقد أُلغي النظام الأخير في عام 1979م وحل محله الإستيراد عن طريق السوق الموازي[1].

[1] عبدالوهاب عثمان شيخ موسي،"منهجية الاصلاح الاقتصاد في السودان " دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال فترة (1970-2000م)، دار النشر بدون، :السودان،ص

المبحث الأول
طبيعة النموذج القياسي وانواع الدوال

المقدمة :

على الرغم من أن النظرية الإقتصادية لا تكفي وحدها لتحقيق الغايات ولكن هذا لايعني أنها غير ضرورية فهي توفر إفتراضات محدودة وإستنتاجات منطقية عن الواقع ، إلا أن هذه الإستنتاجات تبقي مجرد تنظير لا يمكن قبوله إلا بعد إختبار النظرية الاقتصادية ومواجهتها بالواقع وهو أسلوب القياس [1] ويمكن أن تكون نقطة إنطلاقة مناسبة للبحث العلمي التطبيقي إن مهمة الإقتصاد القياسي هي إختبار الفرضيات للتأكد من صحتها وبهذه الطريقة يمكن أن تأخذ النظرية الإقصادية محتوي عملي وتطبيقي من خلال العلاقات الاقتصادية وإختبارها عن طريق بعض النماذج الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات التي تشرح التركيب الهيكلي لقطاع معين أو للاقتصاد القومي ككل ، وذلك بالإستعانة ببعض الأدوات الرياضية والإحصائية بشكل رقمي .

طبيعة النموذج القياسي

في مجال علم الإقتصاد نجد الامر يتطلب في اغلب الاحيان تقدير العلاقة بين اكثر من متغيرين، لذا فإن الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو إيضاح كيفية تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد والذي يتكون من متغير تابع وأكثر من متغير مستقل واحد.

وعتر نموذج الانحدار الخي المتعدد تعميماً لنموذج الإنحدار الخطي البسيط ، فكلمة بسيط تشير إلى وجود متغير مستقل واحد في النموذج ، لذلك فإن كلمة متعدد تشير إلى وجود أكثر من متغير مستقل في النموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في المتغير المتعمد(التابع).

وتأخد شكل نمودج الانحدار الخطي السيط الشكل التالي:

اما الانحدار الخطي المتعدد ونحن بصدد الحديث عنه وهو الذي يوضح العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات المستقلة ،وتقدم انا النظرية الاقتصادية العديد من الامثلة للانحدار المتعدد مثال دالة الطلب التي توضح الكمية المطلوبة من السلعة كمتغر تابع وتتأثر بسعر السلعة واسعار السلع الاُخرى والدخل كمتغيرات مستقلة . واذا اردنا الحصول على

[1] بسام يونس إبراهيم وأخرون الاقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان 2002م ، ص. 21

احسن معادلة انحدار تمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وذلك اذا توافرت لدينا بيانات من عينة حجمها n فإن النموذج الخطي الذي يمثل هذه العلاقة يأخد الشكل التالي:

Y

بافتراض ان جميع فروض الانحدار الخطي مستوفاة ، وعند توافر بيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فإن تقدير معالم المعادلة يمكن أن يتم بعدة طرق نجد اهمها طريقة المربعات الصغرى العادلة least squaret حيث أن هذه الطريقة تعطي احسن معادلة خط انحدار تمثل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ونجد ونحدد ان احسن معادلة بعد التقدير تأخد الشكلس التالي:

$\hat{Y}$

ويمكن استخدام هذه المعادلة في التنبؤ.

نموذج الانحدار غير الخطي*NonlinearSimple Regression Model*

اقتصر تحليلنا في الفقرات السابقة علي نماذج الانحدار الخطية ، ولكن في كثير من الاحيان قد تحدد النظرية الاقتصادية شكلاً دالياً غير خطي للنموذج القياسي ولحسن الحظ فإن معظم الاجراءات التي استخدمت سابقاً يمكن ان تطبق على النماذج القياسية غير الخطية بعد اجراء التحويل لمتغيرات النموذج وفيما يلي بعض حالات الانحدار غير الخطي .

نموذج الانحدار شبه اللوغريثمي *Semi-log Model*.

في كثير من الاحيان قد يهتم الاقتصاد بمعدل نمو المتغير بدلاً من مستوى المتغير فمثلاً قد تسير النظرية الاقتصادية إلى تطور معدل النمو للمتغيرات اقتصادياً كرأس المال وعرض النقود و غيرها ..... وفي مثل هذه الحالات فإن النموذج القياسي المناسب (وخاصة إذا كان التغير المطلق في التغير المطلق في المتغير المستقل بمقدار معين مصحوب بتغير نسبي ثابت في المتغير التابع) هو النموذج الأُسي التالي:

وعلى الرغم من ان هذه الدلة غير خطية الا انه يمكن تحويلها إلى دالة خطية بأخذ اللوغريثم للمعادلة لتصبح كالاتي:

نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد

يوجد هنالك امثلة كثيرة للعلاقات الاقتصادية المتعددة غير الخطية في المجال التطبيقي نجد من أهمها :-

1/ **الدالة اللوغريثمية المذدوجةDouble log function** ومن أمثلتها دالة كوب-دجولاس(دالة الانتاج)

2/**المسترسلات (كثيرات الحدود)** ومن الامثلة لهده الدوال :

- دالة التكاليف التكعيبية :

الدالة التكاليف المتوسطة(التربيعية):

اولاً الدالة اللوغريثمية المذدوجة Duble Log Function

من اكثر الامثلة شيوعاً دالة كوب-دوجلاس للإنتاج) Cobb-Douglas prodaction function) والصياغة الرياضية للنموذج تاخذ الشكل التالي:

حيث ان :Y كمية الانتاج . X1كمية العمل .X2 كمية راس المال.

وعلى الرغم من ان النموذج اُسي في متغيراتها الا انه يمكن تحويله بسهولة إلي نموذج خطي بأخد اللوغريثم الطبيعي لطرفي المعادلة:

ويسمى هذا النموذج بنموذج اللوغريثمي المذدوجة(Log-Log).

وبافتراض ان توفر فروض النموذج القياسي الكلاسيكي فإن يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج .

توصيف النموذج القياسي المقترح :

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في التحليل الإقتصادي ، كذلك في دراسة البدائل الإقتصادية و الإجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية ، سواء كان ذلك في المدى الطويل أو المدى القصير، وقد انتشر إستخدام تلك النماذج في ميدان البحوث والدراسات الإقتصادية والاجتماعية بشكل واسع في الاونة الاخيرة ويرجع ذلك لسببين .

اولهما : أن النماذج القياسية اصبحت اداء من أدوات التحليل الإقتصادي والأحصائي التي تساعد علي التعرف على المتغيرات الإقتصادية ، ومدى إرتباطها ببعضها البعض ، والوقوف على تأثير كل منها على الاخرى ، وإستخلاص النتائج التي يتعذرعلى المنطق العادي إدراكها بسهولة .

ثانيها : ظهور الحاسبات الألكترونية وحدوث التطور الهائل لاتاحة استخدام المنهج الرياضي في حل المشاكل الرياضية المعقده بسهولة ، إلى جانب الثقة في الحاسبات وفي الحل .

وعند استخدام النماذج القياسية ، فإن اول خطوة يبدأ بها الباحث هي توصيف النموذج الذي سيتولي بواسطتة دراسة الظاهرة ، وهناك عدة خصائص يجب أن تتوفر في اي نموذج إقتصادي منها :[1]

1- مطابقة النظرية الإقتصادية بحيث يصف الظاهرة بشكل صحيح .
2- قدرته علي توصيف المشاهدات بحيث يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين المشاهدات .
3- دقة تقدير المعلمات ، أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية . وتاتي هذه الدقة من اتصاف التقديرات بصفات مرغوبة يحددها علم الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيز .
4- قدرة النموذج الإقتصادي علي التنبؤ ، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المتعددة .
5- خاصية البساطة اذ ان النموذج الإقتصادي يجب ان يبرز العلاقة الإقتصادية باقصي حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكله الرياضي ابسط اعتبر

[1]) طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي ، (السودان جي تاون للنشر 2005م) ص3

النموذج الإقتصادي افضل من غيره شريطة أن لا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير . (2)[1]

مرحلة توصيف النموذج القياسي :

أن بناء نموذج عبارة عن التعبير عن النظرية الإقتصادية في شكل معادلة او مجموعة من المعادلات ، لذا تعد هذه المرحلة هي اولى وأهم مراحل نماذج الإقتصاد القياسي حيث تتم فيها توصيف متغيرات النموذج والتي تقسم إلى متغيرات داخلية والتي تحدد قيمها من خلال النموذج ، ومتغيرات خارجية مستقلة وهي متغيرات تحدد قيمها خارج النموذج ، و يتوقف نوع الصيغة الرياضية لمعادلة ما (خطية أو غير خطية) علي ما تقترحة النظرية الإقتصادية وما يوحي به شكل انتشار النقاط ، كما يتحدد في هذه المرحلة إشارة وحجم المعلمة بالإستناد علي النظرية الإقتصادية .[2]

تحديد متغيرات النموذج :

يمكن تحديد متغيرات النموذج من عدة مصادر اهمها النظرية الإقتصادية ، والظاهرة محل الدراسة ، وقد تم تحديد متغيرات الدراسة علي النحو التالي :

أ/ المتغير التابع :

إستيراد القمح Import of Wheat:-

يعرف الاستيراد على انها قيمة السلع الاجنبية التي تعبر الحدود خلال فترة زمنية محددة ، وكذلك يعرف علي انها قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها من دولة اخري . وتم الاعتماد علي جمع بيانات واردات القمح (كميات) من البنك المركزي .

ب / المتغيرات المستقلة :

الدخل القومي National income

هو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود إلى مالكي عوامل الانتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها ، بمعني اخر هو مجموع اجور العمل وريع الارض وفائدة راس المال والربح . وايضاً يعرف الدخل القومي لاقتصاد ما علي انه مجموع الدخول التي يحصل عليها افراد الدولة مقابل مساهمتم في عملية الانتاج خلال فترة زمنية سنة في الغالب.

---

[1]) عادل عبدالله ، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، 1996 ، ص 11.

[2]) بسام يونس ابراهيم واخرون ، الاقتصاد القياسي ، (الخرطوم السودان ،دار عزة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2002 ، ص 22،

التعرفة الجمركيةImort Tariffs .

ضرائب تفرض علي السلع المستوردة ، ويمكن ان تفرض علي اساس قيمي ad-valorem أي نسبة معينة من قيمة السلعة ، او علي اساس نوعي Specific، أي علي اساس مبلغ معين عن كل وحده من السلعة ، والهدف من الضرائب هو في الغالب الحصول علي ايراد للدولة وفي هذه الحالة تتحمل السلع المنتجة محلياً ضرائب مثل ما تتحمله السلع المستوردة الشبيهة . وقد تم جمع بيانات الضرائب الجمركية من الادارة العامة للجمارك السودانية

سعر الصرف Exchange rate

يعرف بانه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية . وايضاً هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة . وقد تم اخذ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار .[1]وتم جمع بيانات سعر الصرف من البنك المركزي[2].

حجم السكان :Population size

يجرى تعداد السكان "Population of Census" غالباً مرة واحدة كل عشرة سنوات ،لان الدول تحتاج إلى معرفة عدد السكان في السنوات بين كل تعدادين لتخطيط برامجها الاجتماعية والاقتصادية ، لذا تحتاج إلى تقدير هذا العدد. هناك طرق مختلفه الى تقدير العدد الكلي للسكان ، ويتوقف اختيار احدى هذه الطرق إلى ظروف الدول التي يجري فيها التقدير ووحدة القياس للعدد الكلي للسكان بالألف نسمة. وقد تم جمع بيانات حجم السكان السودان من الجهاز المركزي للإحصاء.

البدائل المحلية (الذرة)

هي السلعة التي تحل محل السلعة المستوردة مثل الذرة و الدخن وغيرها من السلع ، وتعتبر من افضل الخيارات التي يجب ان تقوم بها الدولة لكي تحل محل السلعة النظير لها في عملية الاستهلالك . مصدر بيانات الذرة من الجهار المركزي للإحصاء.

---

[2] حيدر عباس واخرون ،محددات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1992-2005)م ، ديسمبر 2005 م ، ص 8 .

تحديد الشكل الرياضي للنموذج :

لاتعطي النظرية الإقتصادية معلومات كافية بشأن طبيعة الدوال ولذلك يمكن إستخدام اسلوب التجريب في الاشكال الرياضية المختلفة ، ويقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي او اسُي) والشكل الرياضي للنموذج يوضح أن إستيراد القمح دالة في الدخل القومي ، الضرائب الجمركية ، السكان ،سعر الصرف ، الذرة:

حيث أن :

IM: واردات القمح

NI : الدخل القومي

TAX : الضرائب الجمركية

POP : حجم السكان

EX : سعر الصرف

SO : الذرة

المعادلة الخطية للنموذج :

و تم اقتراح النموذج التالي لتمثيل دالة إستيراد القمح

$$IM = B_0 + B_1NI + B_2TAX + B_3POP + B_4EX + B_5SO + U$$

IM : واردات القمح

NI : الدخل القومي

POP : السكان

TAX : الضرائب الجمركية

EX : سعر الصرف

SO : الذرة

B_0 : الثابت

$(B_1, B_2, B_3, B_4, B_5)$ تمثل معالم المتغيرات المستقلة

U: عامل الخطأ العشوائي ، ويعني به مجموعة العوامل التي تؤثر على الإستيراد ولم يتضمنها النموذج.

ثالثآ : تحديد الاشارات المسبقة للمعالم :

وفقآ للنظرية الإقتصادية ، نتوقع ان تكون الاشارات المسبقة للمعالم كالاتي :

B_0 : تمثل معلمة الثابت وهي (موجبة أو سالبة)

B_1 : توضح علاقة الدخل القومي بالنسبة للاستيراد، ونتوقع ان تكون (موجبة) أي زيادة في الدخل القومي يؤدي إلى زيادة الإستيراد .

B_2 : معامل السكان ، ونتوقع ان تكون (موجبة) ،ا ي أن اي زيادة في حجم السكان تؤدي إلى زيادة الإستيراد القمح.

B_3 : معامل الضرائب الجمركية ونتوقع ان تكون سالبة .

B_4 : معامل سعرالصرف ، ونتوقع ان تكون (موجبة) ، اي تغير في سعر العملة بالارتفاع أو تجاه الدولار إلى تغير إيجابي في الإستيراد.

B_5 : معامل البدائل المحلية (الذرة) ونتوقع ان تكون سالبة .

المبحث الثاني

تقدير دالة الإستيراد في السودان :

أولاً: إختبار إستقرار بيانات السلسلة :

مفهوم إستقرار السلسلة

يعتبر إستقرار السلسلة الزمنية شرط من الشروط الاساسية لبناء النماذج القياسية والاحصائية ، إذ لايوجد بناء نموذج لسلسلة غير مستقرة ، والسبب في ذلك أنه عندما تكون السلسلة مستقرة هذا يعني أنه يمكن إستقراء بعض ملامحها وهذا يساعد علي التنبؤ بالقيم المستقبلية من خلال النموذج ، أيضاً اذا كانت السلسلة الزمنية لنموذج ما غير مستقرة أوفإن اكثر من متغير من المتغيرات النموذج غير مستقر فإنه يمكن أن يكون الانحدار زائف ، ولكي نتجنب الآثار التي تنجم عن عدم إستقرار السلسلة يجب معالجة عدم إستقرارها عن طريق إحدى طرق المعالجات ، ومن أهم الطرق التي تحقق إسقرار السلسلة هي طريقة الفروق ، وتقوم هذه الطريقة علي مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر ، وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الاصلية وهذا يعني تقليل التباين ،هذه الطريقة تكون صالحة لأي مجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأُخرى التي تضع قيوداً علي البيانات ، فمثلاً التحويل اللوغريثمي هو ايضاً من الطرق لتحقيق الإستقرار ولكن استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات ، عموماً طريقة الفروق من اكثر الطرق إستخداماً في البيانات بشكل عام وفي السلاسل الزمنية بشكل خاص [1]

الإختبارات المستخدمة لإختبار إستقرار السلسلة الزمنية :

هنالك عدة إختبارات يمكن إستخدامها نذكر منها على سبيل المثال الرسم البياني التاريخي للسلسلة الزمنية ، الرسم الصندوقي المتتالي وإختبار جذور الوحدة الإ أننا سنذكر الأخير بإعتباره من اكثر الاختبارات المستخدمة في التطبيقات العملية كما انه مستخدم في معظم البرامج الاحصائية الجاهزة.

ويعزي هذا الاختبار إلى كل من ديكي و فولر وقد عرف في الأوساط العلمية بإختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)، ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود مشكلة جذور الوحدة الذي يعني عدم إستقرار السلسلة

[1] بسام يونس ابراهيم ، محاضرات في السلاسل الزمنية ،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2007.

الزمنية ، ولكن هذه الاختبارات ليست خالية من المشاكل تماماً إذ إن لها بعض العيوب نجد من اهمها أن معظم اختبارت جذور الوحدة ترتكز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مرتبطة بشكل جوهري وذلك لأن إرتباط الاخطاء ذاتي يوجب تعديل إختبار (ADF) وذلك بإستخدام الإنحدار التالي :

ΔY

وهذا الإختبار يعرف بإختبار ديكي – فولر المدمج.

ويتم إختبار (ADF) على ثلاثة توصيفات :(3-Specification)

(وذلك لان توزيع (ADF) للقيم الحرجه يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه)

1. إجراء إنحدار بوجود ثابت واتجاه عام (وهو النموذج الاشمل)

Δ

2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

3- اجراء إنحدار بدون وجود ثابت او اتجاه عام.

2- إختبار فيلبيس – بيرون :

(Phillips and perron 1988) يقوم هذا الاختبار على ادخال تصحيح للإرتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية ، فهو ذو قوة اختبارية اكبر من اختبار(ADF) لرفض فرضية خاطئة بوجود جزر الوحدة ، حيث انه يختلف عن (DF) و (ADF)في انه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق ، يأخذ في الاعتبار الفروق الاولى للسلسلة الزمنية بإستخدام التصحيح المعلمي Non)

parametric correlation) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطي للزمن اي انه لايستند إلى توزيع بارومتر لحد الخطأ .[1]

في هذه الدراسة سيتم فحص إستقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات (واردات القمح ، السكان ، الدخل القومي ، الضرائب الجمركية ، سعر الصرف ، الذرة) .

-الاختبارات الاحصائية المسخدمة :

ويتم ذلك عبر دكي –فولر ، فليبس–بيرون ، وذلك من خلال برنامج التحليل القياسي Eviews(7.2).

وتقوم فكرة الإختبارات المستخدمة علي انها إذا كانت القيمة الإحصائية لنتيجة الإختبار أكبر من القيمة المعنويه عند مستوى معنوي معين "1%، 5% ،10% "فإن السلسلة الزمنية تعتبر مستقرة والعكس صحيح ، وسيكون إستقرار المتغير حسب إحصائية الإختبار في Level or First difference or Second difference. ويقصد بـــــــ Level إستقرار المتغير عند المستوى الحالي ، يعنى بـــ First difference استقرار المتغير عند "الفرق الاول" أي القيم الناتجة عن طرح البيانات الأصلية بعضها من البعض الآخر ، أما Second difference"الفرق الثاني " فهو عبارة عن القيم الناتجة عن القيم الناتجة عن الفرق الأول لبيانات الفرق الأول للسلسلة .

إن إستخدام عملية إيجاد الفرق الأول للسلسلة قد لاتؤدي إلى إستقرار المتغير ولذا ينبغي إعادة تطبيق أحد إختبارت إستقرار السلسلة ، فإذا كانت النتيجة أن السلسلة الجديده لازالت غير ساكنة ينبغي إيجاد الفرق الثاني وهكذا.

---

[1]) طارق محمد الرشيد ، واخرون سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي ، باستخدام برنام e views، استقرار السلاسل الزمنية ومنهجية التكامل المشترك ، الخرطوم 2010 ، ص 11

نتائج إختبار Augmented Dickey Fuller

جدول رقم (4-1) نتائج اختبارديكي –فولر المدمج :

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	مستوى الاستقرار	prob
IM	-8.032314	-2.957110	الفرق الاول	0.4126
TAX	8.1717 7	-2.971853	عند المستوى	1.0000
POP	-5.862752	-2.957110	الفرق الاول	0.0000
NI	3.453155	-2.954021	عند المستوى	0.0007
EX	-5.214956	-2.957110	الفرق الاول	0.0002
SO	-5.702920	-2.954021	عند المستوى	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS(7.2)

من الجدول (4-1) نلاحظ ان ميول إنحدارات المتغيرات(IM,TAX,NI,SO POP, EX) بعد اخذ الفروق اضبحت قيمتها المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%،مما يعني ان السلسلة ساكنة.

جدول رقم (4-2) نتائج اختبارديكي -فولر المدمج عند المستوي بقاطع فقط :

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	prob
IM	1.1519908	-2.981038	0.9989
TAX	8.171787	-2.971853	1.0000
POP	-1.113242	-2.954021	0.9688
NI	3.453155	-2.954021	1.0000
EX	0.582578	-2.954021	0.9870
SO	-5.702920	-2.954021	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

جدول رقم(4-3) نتائج اختبار ديكي -فولر المدمج بقاطع فقط First difference

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	Porb
D(IM(-1)	-1.714373	-2.981038	0.4126
D(TAX(-1)	-5.214956	-2.957110	0.9406
D(POP(-1)	-5.862752	-2.957110	0.0000
D(NI(-1)	-4.975471	-2.957110	0.0007
D(EX(-1)	-5.21456	-2.957110	0.0002
D(SO(-1)	-7.968054	-2.960411	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

جدول رقم(4-4) نتائج إختبار ديكي-فوللر المدمج بقاطع و متجة زمني.

Augmented Dickey-Fuller With Trend And intercept

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	Prob
IM	-0.596157	-3.595026	0.9990
TAX	-0.005936	-3.595026	0.9938
POP	-1.730886	-3.552973	0.7146
NI	0.700711	-3.552973	0.9994
EX	-1.576436	-3.552973	0.7807
SO	-7.008324	-3.552973	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

جدول رقم(4-5) نتائج اختبار Phillips-Peronعند المستوى بقاطع فقط.

Variable	Phillips-peron-test-statistic	Critical value5%	prob
IM	2.464041	-2.954021	1.0000
TAX	0.73400	-2.954021	0.9911
POP	-1.11426	-2.954021	0.6984
NI	8.414168	-2.954021	1.0000
EX	0.515031	-2.954021	0.9847
SO	-5.721792	-2.954021	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

جدول (4-6) نتائج اختبارفليبس وبيرون الفرق الاولFirst difference بقاطع فقط
Phillips-Peron

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	Prob
D(IM(-1)	-8.032314	-2.957110	0.0000
D(TAX(-1)	-5.374602	-2.957110	0.0001
D(POP(-1)	-5.872341	-2.957110	0.0000
D(NI(-1)	-4.783929	-2.957110	0.0005
D(EX(-1)	-5.227439	-2.957110	0.0002
D(SO(-1)	-22.32919	-2.957110	0.0001

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

جدول (4-7) نتائج اختبار فليبس وبيرون بقاطع ومتجة زمني.

Phillips-Peron With trend and Intercept

Variable	Augment D-F test-statistic	Critical value5%	Prob
IM	-0.311905	-3.552973	0.8969
TAX	-1.730886	-3.552973	0.9937
POP	-0.049229	-3.552973	0.7146
NI	2.196257	-3.552973	1.0000
EX	-1.766199	-3.552973	0.6981
SO	-7.222332	-3.552973	0.0000

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2

اختبار التكامل المشترك :

يقصد بالتكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، بمعني وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهو ترابط Association بين سلسلتين أو اكثر ، فقد وجد (Engle- granger 1987) انه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الأنحدار المقدر زائفآ ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات اذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال إنها متساوية التكامل ، ومن ثم فان علاقة الأنحدار المقدر بينها لاتكون زائفة علي الرغم من عدم سكون السلسلة . حيث تؤدي التقلبات في احداهما لالغاء التقلبات في الأُخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن . ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غيرمستقرة اذا ما اخدت كل على حدة ، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة . ومثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة . ويرجع التفسير الإقتصادي للتكامل المشترك انه اذا كان ارتباط سلسلتين يشكل علاقة توازنية تمتد إلى المدى الطويل حتى وان احتوت كل منهما على اتجاه عام عشوائي، فإنهما وبالرغم من انهما غير ساكنتين ، سيتحركان متقاربين عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكناً ، فالفكره تحاكي وجود توازن في الاجل الطويل يوؤل اليه النظام الإقتصادي ، لذا فلابد من وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها ، لكي يكون لها تكامل مشترك .

وسيتم إستخدام اختبار جوهانسون (Johnson and Jules 1990) لإمكانية وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج علي أكثر من متغير مستقل .[1]

[1]) المرجع السابق ، ص 27

جدول (4-8) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :

PROB	Trace statistic	percent 5 critical value	Eigenvalu	Hypothesized No.CE(s)
0.0000	159.5862	94.15	0.855014	None **
0.0001	97.79042	68.52	0.688701	At most 1 **
0.0021	60.44633	47.21	0.596098	At most 2 **
0.0325	31.38807	29.68	0.464099	At most 3 *
0.1866	11.42630	15.41	0.229117	At most 4
0.0783	3.099308	3.76	0.092311	At most 5

اعداد الباحث من نتائج برنامج EVIEWS(7.2)

من الجدول أعلاءه يتضح من نتائج التقدير وجود أكثرمن متجه للتكامل المشترك وذلك عند مستوي دلالة معنوية 5% ، حيث أن القيمة المحسوبة لنسبة الأمكان الأعظم ل(LR) تزيد عن القيمة الحرجة بمستوى دلالة معنوي 5% . ونخلص إلى التحليل بوجود اكثر من متجه للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، مما يعني إنها لا تبتعد عن بعضها في الاجل الطويل .

تقدير وتقييم دالة إستيراد القمح :

لقد تم إستخدام طريقة المربعات الصغري المعدلة(FMLS) بتقدير دالة إستيراد القمح في السودان(1980-2013) وجاءات نتائج التقدير علي النحو التالي :

نتائج تقدير الصيغة الخطية

جدول رقم(4−10) تقدير الدالة الخطية :

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Prob
C	190762.3	137021.4	1.392260	0.1752
POP	-8.527901	6.501694	-1.311645	0.2001
TAX	-0.004755	0.006292	-2.173998	0.0386
NI	0.057787	0.006292	2.185284	0.0000
EX	10110.18	21200.66	0.476880	0.6373
SO	11.48348	9.381560	1.224048	0.2315

R-squared	Adjusted R-squared	S.E . of regression	D.W
0.94	0.93	75557	1.78

اعداد الباحث من نتائج برنامج (EVIEWS(7.2.

النموذج المقدر :

$$IM = 190 - 8.527*POP - 0.0047*TAX + 0.057*NI + 1011*EX + 11.48*SO$$

أولاَ: تقييم النتائج وفقاً للمعيار الإقتصادي :

- إشارة المقدرة لمعامل الثابت موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل السكان سالبة وهي لا تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل الضرائب الجمركية سالبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل الدخل القومي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل سعر الصرف موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل الذرة موجبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية .

ثانياً: التقدير وفقاً للمعيار الأحصائي :

يتضح من القيم أن جميع معاملات متغيرات النموذج غير معنوية عند مستوي معنوي 5% ما عدا الضرائب الجمركية و الدخل القومي (0.038) و(0000) علي التوالي.

اختبار جودة التوفيق :

معامل التحديد المصحح (Adjusted R- squared) ويستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي (0.93) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة 93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (واردات القمح) والباقي عبارة عن 7% عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج وهذه القيمة تدل علي جودة توفيق النموذج .

ثالثاً: تقييم نتائج التقدير وفقاً للمعيار القياسي :

هذا فيما يتعلق بمشاكل الاقتصاد القياسي وتتمثل في الاتي:

اولاً: مشكلة الارتباط الذاتي :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مشكلة الأرتباط الذاتي للبواقي وذلك من خلال قيمة دربن واسون وتظهر قيمة إختبار ديربن واتسون من الجدول (1.77) وتشير هذه القيمة إلى عدم وجود مشكلة الأرتباط الذاتي وذلك لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية للاختبار وهي (2).

ثانياً: مشكلة إختلاف التباين :

جدول (4-11) مشكلة إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.70850 Prob. F(15,18)4	0.0233
Obs*R-squared	23.5612 Prob. Chi-Square(15)2	0.0729
Scaled explained SS	1.27E-18 Prob. Chi-Square(15)	1.0000

من خلال إختبار white لاكتشاف إختلاف التباين نجد ان القيمة الأحتمالية (23.56122) obs R-squared اكبر من (0.05) معني ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين :White Heteroskedasticity Test) .

ثانياً : مشكلة الارتباط الخطي :

قد تم إكتشاف مشكلة الأرتباط الخطي للمتغيرات من خلال مصفوفة الارتباط ووجد أن هناك ارتباط طردي قوي بين متغيرات الدراسة . ونلاحظ أن نتائج التقدير كانت غير جيده لعدم معنوية بعض المعالم ، وايضآ لوجود مشكلة الارتباط الخطي في النموذج ، لذلك سوف نقوم باستخدام النموذج التجريبي للوصول إلى نموذج قياسي يمكن الأعتماد عليه لتحقيق اهداف الدراسة القياسية .

بعد اختبار الدالة الخطية المصححة والدالة النصف لوغريثمية والدالة اللوغريثمية المذدوجة وجد ان افضل نموذج يمثل الدراسة هو الدالة اللوغريثمية المذدوجة هي الافضل لتحقيق اهداف الدراسة القياسية .

تقدير وتقييم دالة إستيراد القمح :

بمعالجة مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في النموذج السابق عن طريق حذف بعض المتغيرات وتعديل الشكل الرياضي للنموذج ، وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي يمكن الوصول إلى النتائج الاتية وفقآ لصيغة الدالة النصف لوغريثمية .

نتائج تقدير الدالة النصف لوغريثمية :

جدول رقم (4-12) تقدير الدالة النصف لوغريثمية:

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Probe
C	10.54613	0.112253	88.4555	0.0000
TAX	-2.60E-08	4.22E-09	-6.159395	0.0000
NI	1.45E-07	1.39E-08	10.42927	0.0000
EX	0.302102	0.052179	5.789768	0.0000
SO	9.57E-05	3.92E-05	2.437561	0.0214

R-squared	Adjusted R-squared	S.E . of regression	D.W
0.93	0.92	0.29	2.37

اعداد الباحث من نتائج برنامج(EVIEWS(7.2 .

المعادلة المقدرة :

LOG(IM) = 10.54 -2.597e-08*TAX + 1.448e-07*NI + 0.30*EX + 9.571e-05*SO

أولآ : تقييم النتائج وفقآ للمعيار الإقتصادي :

- إشارة معامل الثابت موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- إشارة معدل الضرائب الجمركية سالبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل الدخل القومي موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- إشارة معامل البدايل المحلية (الذرة) موجبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك لعدم دقة البيانات من المصدر .

ثانيآ : تقدير نتائج التقدير وفقآ للمعيار الاحصائي :

نجد أن القيم الاحتمالية لمعدل التغيير في الضرائب الجمركية والدخل القومي وسعر الصرف والبدائل المحلية (الذرة) أقل من 0.05 مما يعني أن المعالم المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية ، وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (معدل التغير في الضرائب الجمركية والدخل القومي وسعر الصرف والبدائل المحلية) علي المتغير التابع (واردات القمح).

اختبار جودة التوفيق :

Adj R-squered(0.92) تعني أن المتغيرات المستقلة (الضرائب الجمركية و الدخل القومي و سعرالصرف والبدائل المحلية (الذرة) تحدث التغيرات في المتغير التابع واردات القمح بنسبة 92% والباقي 8% عبارة عن آثر المتغيرات العشوائية التي لها تآثير في النموذج ولم يتضمنها النموذج، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج.

ثالثآ : تقييم نتائج التقدير وفقآ للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي :

من خلال قيمة دير بن واتسون والتي تساوي (2.37) وهي تقترب من القيمة المعيارية (2) وهذا يدل على أن النموذج لايعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .

ثانياً: مشكلة إختلاف التباين :

جدول (4-13) مشكلة إختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.40458 Prob. F(10,23)6	0.0397
Obs*R-squared	17.3779 Prob. Chi-Square(10)2	0.0664
Scaled explained SS	0.03947 Prob. Chi-Square(10)5	1.0000

من خلال إختبار white لاكتشاف إختلاف التباين نجد ان القيمة الأحتمالية (17.377)-R obs squared اكبر من (0.05) معني ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين :White Heteroskedasticity Test) .

الارتباط الخطي :لقد تم معالجة الارتباط الخطي بحذف متغير السكان وهو السبب الاساسي في مشكلة النموذج لذا تم حذفه من المنوذج ويعتبر ، وبالتالي اصبح النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي .

اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ :

تعريف التنبؤ :

التنبؤ هو تقدير كمي للقيم المتوقعة للمتغير التابع في المستقبل بناء علي ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر[1].

قبل إستخدام النموذج المقدر في التنبؤ ينبغي اختبار مقدرته التنبؤية ، ففي كثير من الاحيان يكون النموذج ذو معنى إقتصادي واحصائي، ومقبولآ من الناحية القياسية بالنسبة للفترة التي اخذت فيها العينة إلا أنه قد لايكون ملائمآ للتنبؤ بسبب التغيرات السريعة في المعالم الهيكلية للعلاقات في الواقع، وعلي المستوي التطبيقي توجد عدة اختبارات تستخدم لتحقيق هذا الهدف نجد اهمها :

1. اختبار كا2 لمقارنة التوزيع المتوقع بالتوزيع المشاهد .
2. اختبار T لاختبارمعنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية .
3. معامل عدم التساوي لثايل .

وسوف نستخدم المقدره السابقة :-

وتقوم فكرة هذا الاختبار على انه اذا كان قيمة ثايل تقترب من الصفر هذا دل ذلك على ان النموذج ذو قوة استشرافية كبيرة .

ويتضح من نتائج التقدير أن قيمة ثايل

Theil inequality coefficient=(0.07)

وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لثايل وهو(الصفر) وعليه يكون للنموذج مقدرة عالية على التنبؤ .

[1]) د. طارق الرشيد ، وأ . سامية حسن محمود – التنبؤ باستخدام نماذج الانحدار – بدون طبعة بدون تاريخ ص 52

جدول (4-14) الدالة اللوغريثمية المذدوجة بعد حذف متغير البدايل المحلية(الذرة)

Variable	coefficient	Std error	T-statistic	Probe
C	-4902592	0.792971	7.766496	0.0000
Log(POP)	6.157209	0.076916	4.990799	0.0000
Log(NI)	0.383875	0.037124	7.890390	0.0000
Log(TAX)	0.292922	0.093493	-3.001842	0.0056
Log(EX)	-0.280652	7.693322	-6.372529	0.0000

R-squared	Adjusted R-squared	S.E . of regression	D.W
0.91	0.90	0.33	2.17

اعداد الباحث من نتائج برنامج(EVIEWS(7.2 .

المعادلة المقدرة :

LOG(IM) = 6.157*LOG(POP) + 0.38*LOG(NI) + 0.292*LOG(TAX) - 0.28*LOG(EX) - 49.02

أولآ : تقييم النتائج وفقآ للمعيار الإقتصادي :

- إشارة معامل الثابت سالبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- إشارة معدل السكان موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية .
- إشارة معامل الدخل القومي موجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية .
- إشارة معامل الضرائب الجمركية موجبة وهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك لعدم دقة البيانات من المصدر .

ثانيآ : تقدير نتائج التقدير وفقآ للمعيار الاحصائي :

نجد أن القيم الاحتمالية لمعدل التغيير في السكان والدخل القومي و الضرائب الجمركية وسعر الصرف أقل من 0.05 مما يعني أن المعالم المقدرة معنوية وذات دلالة إحصائية ، وتوجد علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (معدل التغير في السكان والدخل القومي وسعر الصرف) علي المتغير التابع (واردات القمح).

اختبار جودة التوفيق :

Adj R-squered(0.90) تعني أن المتغيرات المستقلة (السكان و الدخل القومي والضرائب الجمركية سعرالصرف تحدث التغيرات في المتغير التابع واردات القمح بنسبة

90% والباقي 10% عبارة عن آثر المتغيرات العشوائية التي لها تآثير في النموذج ولم يتضمنها النموذج، وهذا يدل على جودة توفيق النموذج .

ثالثآ : تقييم نتائج التقدير وفقآ للمعيار القياسي :

الارتباط الذاتي : من خلال قيمة دير بن واتسون والتي تساوي (2.37) وهي تقترب من القيمة المعيارية (2) وهذا يدل على أن النموذج لايعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .

ثانياً: مشكلة إختلاف التباين :

جدول (4-15) مشكلة إختلاف التباين :

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.71386 Prob. F(10,23)6	0.7032
Obs*R-squared	8.05325 Prob. Chi-Square(10)6	0.6236
Scaled explained SS	163.447 Prob. Chi-Square(10)2	0.0000

من خلال إختبار white لاكتشاف إختلاف التباين نجد ان القيمة الأحتمالية (0.6226)-R obs squared اكبر من (0.05) معنى ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين :White Heteroskedasticity Test) .

الارتباط الخطي :

لقد تم معالجة الارتباط الخطي بحذف متغير البدايل المحلية وهو السبب الاساسي في مشكلة النموذج لذا تم حذفه من المنوذج ، وبالتالي اصبح النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي .

اختبار مقدرة النموذج علي التنبؤ :

وسوف نستخدم المقدره السابقة :-

وتقوم فكرة هذا الاختبار كما اسلفنا ، على انه اذا كان قيمة ثايل تقترب من الصفر هذا دل ذلك على ان النموذج ذو قوة استشرافية كبيرة .

ويتضح من نتائج التقدير أن قيمة ثايل

Theil inequality coefficient=(0.09)

وهي قيمة تقترب من القيمة المعيارية لثايل وهو(الصفر) وعليه يكون للنموذج مقدرة عالية على التنبؤ .

الفصل الخامس

مناقشة الفرضيات والتوصيات والنتائج

مناقشة الفرضيات

1/ الفرضية الأولى

وهي أن المتغيرات المستقلة تؤثر على الكمية المتسوردة من القمح وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة بأن المتغيرات المستقلة تؤثر فعلاً على الكمية المستوردة من القمح ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل التحديد المعدل المرتفعة Adjusted R-squar =0.90، اي أن كل من السكان و الدخل القومي والضرائب الجمركية سعر الصرف تؤثر بطريقة مباشرة وبنسبة 90% في حجم واردات القمح ، وهي نسبة كبيرة تدل على أن المتغيرات المستقلة ذات تأثير كبير على حجم واردات القمح ، ومن النتائج يتضح زيادة عدد السكان تتناسب طردياً مع زيادة واردات القمح

2/ الفرضية الثانية

وهي أن الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية مع حجم واردات القمح وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة بوجود علاقة بين الكمية الواردة من القمح والدخل القومي ويظهر ذلك من خلال قيمة معامل الدخل القومي 0.3838 وهي قيمة موجبة، و من خلال القيمة الإحتمالية prob =0.0000 وهي قيمة معنوية ، وهنا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بأنه لاتوجد علاقة طردية ما بين واردت القمح والدخل القومي.

3/ الفرضية الثالثة

وهي أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة عكسية مع الكمية الواردة من القمح وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة وذلك من خلال قيمة معامل سعر الصرف حيث كانت قيمتة تساوي0.280652− بينما كانت القيمة الإحتمالية لمعامل سعرالصرف prob=0.0000 وهي قيمة معنوية وهنا نقبل فرض العدم نرفض الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة عكسية بين الكمية الواردة وسعر الصرف.

4/ الفرضية الرابعة

ان أكثر المتغيرات ارتباطاً بحجم واردات القمح في السودان هو متغير الدخل القومي وهذا ماتؤكده نتائج التقدير وذلك من خلال قيمة t المحسوبة والتي تساوي7.890 والقيمة الاحتمالية لمعامل الدخل القومي 0.0000 وهي معنوية على الاطلاق .

النتائج والتوصيات

النتائج

أولا - نتائج خاصة:

1/ ان نتائج الدالة اللوغريثمية المذدوجة تبين أن كل من عدد السكان والدخل القومي والضرائب الجمركية سعر الصرف تؤثر بطريقة مباشرة وبنسبة عالية في حجم واردات القمح وذلك من خلال قيمة .(R-Squear=(0.90

2/ أن نتائج التقدير تبين ان الدخل القومي يرتبط بعلاقة طردية مع حجم واردات القمح وذلك من خلال قيمة معامل الدخل القومي 0.383875 وهي قيمة موجبة.

3/ من خلال نتائج التقدير تبين النتائج إلى وجود علاقة عكسية ما بين سعر الصرف والكميات الواردة من القمح وذلك من خلال قيمة معامل سعر الصرف .0.280- والاشارة السالبة تدل على عكسية العلاقة بين المنغيرين

ثانيا - نتائج عامة :

2/إمكانية التنبؤ بحجم واردات القمح في السودان في المستقبل.

3/ زيادة إستهلاك سلعة القمح المستمر .

التوصيات

1/ تمويل مشاريع القمح الولايات وتشجيع حكومات الولايات والجهد الشعبي لمواصلة المبادرات لتوفير موارد لتمويل مشاريع القمح .

2/ إعادة النظر فى مخصصات الموازنة العامه لقطاع الزراعة وخاصة زراعة القمح.

1/ الاهتمام ببرنامج للعلوم و التكنولوجيا و دعم إستراتيجية البحوث و التنميه الزراعية من أجل شحذ القدرات التكنولوجيه و تقنية المعلومات المتقدمة حتى نكون منتجين للتقانة الزراعية.

2/ السعى لبناء القدرات المؤسسية و البشرية يجب أن يكتسب أولوية قصوى في مرحلة التحول الإقتصادى ومواجهة تحديات العولمة و الإعداد لتغير فلسفة التعليم و تحريرها من الأساليب التقليديه و التركيز على التعليم التقني و الفني و نقل التكنلوجيا المرتبطة بتطوير عملية الانتاج الزراعي .

3/ الإستفادة من الكميات المياه بتوسيع الاراضي الزراعية.

4/ إعفاء مدخلات الانتاج الزراعية من الضرائب الجمركية

قائمة المصادر

أولاً:الكتب

1. القراءن الكريم ،.
2. زينب حسين عوض الله،"العلاقات الاقتصادية الدولية"(2003م)،دار الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية ، مصر
3. عبدالرحمن يسري احمد ، "علاقات الاقتصاد الدولي(2006م)، دار الجامعة ،الاسكندرية، مصر
4. محمد صفوان قابل ، "نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية"(2008م)، دار النشر بدون،
5. مشيل ب .تودارو ز"التنمية الاقتصادية(2006)،دار المريخ للنشر ،الرياض المملكة العربية السعودية
6. عبدالوهاب عثمان شيخ موسي،"منهجية الاصلاح الاقتصاد في السودان " دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال فترة (1970–2000م)، دار النشر بدون، :السودان
7. طارق محمد الرشيد وسامية حسن محمود ، سلسلة الإقتصاد القياسي التطبيقي بإستخدام برنامج EVIEWS،بدون دار نشر ، السودان 2010م
8. طارق محمد الرشيد، المرشد في الإقتصاد القياسي ، جي تاون للنشر الخرطوم ، السودان2005م.
9. بسام يونس إبراهيم الإقتصاد القياسي ، دار عزة للنشر والتوزيع ، الخرطوم ، السودان 2002م .
10. عزالدين مالك الطيب ،المدخل إلى علم الإقتصاد القياسي نموذج المعادلة الواحدة ومشاكل القياس ، جي تاون الخرطوم 2008م .
11.

ثانياً:الرسائل الجامعية

a) رشا ابراهيم احمد طه، "دالة واردات القمح في السودان (1990–1999م)، رسالة ماجستير غير منشور، السودان: جامعة امدرمان الاسلامية 2000م

b) نهلة خوجلي ابوعاقلة، "دالة واردا القمح في السودان (1983–1997م)رسالة ماجستيرغير منشوره، السودان: جامعة امدرمان الاسلامية 2000م

c) هنادي مصباح عباس الامين، ، دالة الواردات السودانية (1980–1997م)،رسالة ماجستيرغير منشوره، السودان : جامعة امدرمان الاسلامية (2000م)

d) اخلاص محمد الامين، الارتباط الخطي المتعدد دراسة قياسية لنموذج الاستيراد في السودان (1989-1998م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، السودان: جامعة امدرمان الاسلامية 2000م

e) عبدالله عزالدين دفع الله، "بناء دالة واردات القمح في السودان(1985-2008م)"رسالة ماجستيرغير منشورة،السودان:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2010م

f) جار النبي بابو جار البني ضحية ، دالة الواردات في السودان للفترة (1960-2008م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتنكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ،2008م

عماد عمر ابكر احمد،"تقدير دالة الاستيردات في السودان (1960-2004م)"،رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا فالإستراتيجية هنا تركز على علاقة المشروع بالمحيط الخارجي كالموقف التنافسي، والظروف الاقتصادية، والعوامل التقنية .. الخ، كما أن القرارات المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية قد يصعب تغييرها أو العدول عنها.

وهناك من يرى أن الاستراتيجية هي" عملية تصميم الوسائل البديلة التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الادارة، وإستخدام الموارد المتاحة في إطار الظروف المناخية.